ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
Arab Foundations Forum

نحو فضاء مدني عربي مُمَكِّن للتكيُّف والنمو والاستدامة

ديسمبر 2022

WINGS
ELEVATING PHILANTHROPY

Funded by
the European Union

ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
Arab Foundations Forum

نحو فضاء مدني عربي مُمَكِّن للتكيُف والنمو والاستدامة

هبة أبو شنيف
الباحث الرئيسي

تـم إنتـاج هـذا التقريـر بدعـم مالـي مـن WINGS والاتحـاد الأوروبـي. يعبـر محتـوى هـذا التقريـر عـن مؤسسـة "ملتقـى المؤسسـات العربيـة الداعمـة" ولا يعكـس بالضـرورة وجهـات نظـر WINGS أو الاتحـاد الأوروبـي.

WINGS
ELEVATING PHILANTHROPY

Funded by
the European Union

المحتويات

٠٣ تمهيد

٠٤ شكر وتقدير

٠٥ الاستنتاجات الرئيسية

٠٧ مقدمة

٠٩ **القسم الأول:** تقييم المجتمع المدني في خضم السياقات المتغيِّرة

١,١ المجتمع المدني العربي: قصة نمو بطيء ومتذبذب، وعجز متزايد في الوفاء بالمطالب ١١
١,٢ طفرة كبيرة في العمل المدني أطلقها اندلاع فيروس كورونا: اختبار لقدرة المجتمع المدني على التكيّف ١٩
١,٣ اجتياز الضغوط والأزمات الاقتصادية الحالية ٢٥

٣١ **القسم الثاني:** دور الفضاء المدني

٢,١ هل تقلص الفضاء المدني؟ ٣٣
٢,٢ التعقيدات في الإطار القانوني ٣٤

٤١ **القسم الثالث:** خلق القوة الدافعة للتغيير: تهيئة فضاء مدني ممكِّن

٣,١. ميدان العمل الأول: توفير الأدلة المؤيدة ، وتبادل المعلومات ٤٣
٣,٢ ميدان العمل الثاني: بناء الائتلافات ودعاوي المناصرة والتأييد الجماعية ٤٩
٣,٣ ميدان العمل الثالث: التمويل المستدام للمجتمع المدني ٥٥

٦١ **الملحق:** قائمة المشاركين في الدراسة

تمهيد

هذا التقرير هو حقًا نتاج الصبر والجلد اللذين اقترنا بإعداد هذا التقرير. ومنذ التحقت بمنتدى المؤسسات العربية، عام 2014، كان حلمي أن نشارك معًا في المسعى الهادف والواعي لإنشاء قاعدة معرفية خاصة بالمنطقة العربية، من داخل هذه المنطقة ذاتها وعنها. لقد كانت المنطقة العربية منذ عدة قرون محل اهتمام باقي العالم – ولم يكن قطاع العطاء الاجتماعي استثناءً من ذلك – وعلى الرغم من أنه تم جمع الكثير من البيانات والمعارف عن المنطقة، إلا أن هذه البيانات والمعارف لم تكن كافية.

لقد كان إصرار منتدى المؤسسات العربية الداعمة على وضع قاعدة بيانات عن المعارف العربية نابعًا من إيماننا بإنه يجب علينا أن نروى قصة العطاء الاجتماعي في منطقتنا العربية، وأنه يجب أن يكون لدينا بيانات خاصة بنا حتى يمكننا أن نروي قصتنا بأنفسنا. وفي ظل روح العصر الحالي، الذي انقشع فيه الاستعمار، وتم فيه تقويض النموذج الغربي الذي حكم الكثير من الحوار واتجاه العطاء الاجتماعي، فإن إيماننا ما زال راسخًا بأنه حتى يمكننا أن ننقل قصة العطاء الاجتماعي لدينا بدقة وبصورة صحيحة، فإنه يتعين أن تكون قصتنا خاصة بنا فقط. لقد استغرق الأمر عدة سنوات قليلة لإيجاد أفضل السبل لتحقيق هذا. ولم يكن من السهل الحصول على التمويل أو اكتساب الثقة لدعمنا في إعداد البحوث الخاصة بنا. وحيث إن فضاء العطاء الاجتماعي والقطاع المدني تتزايد فيه القيود، فإننا نعتقد أنه من المهم للغاية ليس فقط دراسة مسار هذا التطور، بل يجب توثيق نتائجه أيضًا. لقد جاءت دراستنا للبيئة الممكِّنة عبر البلدان الأربعة، أي مصر والأردن وفلسطين ولبنان، في وقت تشهد فيه المنطقة تحولًا عظيمًا. فعلى الساحة السياسية والاقتصادية ما زالت هذه البلدان تعمل على مواجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا. ونحن نأمل البناء على هذا البحث خلال السنوات القادمة والإفادة بمسار الاستنتاجات التي وصلنا إليها هنا.

وأخيرًا يعد هذا التقرير نتاج الصبر والجلد اللذان اقترنا بسعينا لتصميم وإعداد ووضع هذا التقرير الذي سوف يساهم في بناء القاعدة المعرفية للعطاء الاجتماعي العربي. ولا يفوتنا أن نعرب عن امتنانا للاتحاد الأوربي ومنظمة المبادرات العالمية لدعم مقدمي المنح WINGS لمنحنا التمويل وإتاحة الفرصة لنا لإتمام هذا التقرير.

نائلة الفاروقي
المدير التنفيذي للمنتدى

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بجهود ومساهمة ثلاث وعشرين طرفًا فاعلاً وملتزمًا تم إجراء مقابلات معهم، من كل من مصر والأردن ولبنان وفلسطين، وقد قدم الأطراف الذين تمت مقابلتهم، والمدرجة أسماؤهم في ملحق هذا التقرير، رؤى وإرشادات وبيانات مكثفة ساعدت في توجيه وتصميم وإخراج هذا التقرير. ونحن نشعر بالامتنان أيضًا للتعليق الثاقب والمعلومات التي ساهم بها قارئان اللذان تطوعا واقتطعا الكثير من وقتهما المزدحم للمساهمة في عملية البحث هذه، وهما: الأستاذ الدكتور مصطفى كامل السيد، أستاذ متقاعد في قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة وأستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، والدكتور شونالي بانيرجي، باحث أول مشارك في مركز العمل الخيري الاستراتيجي بكلية كامبريدج جدج لإدارة الأعمال.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا العالي للدعم البحثي الذي قدمته روزي ريتشاردز. ونتوجه بشكر خاص إلى فريق التصميم في تورون، بقيادة ممدوح سعود وطارق شهاب الدين، الذين ابتكروا بعناية مخططًا وتصميمًا جسدوا فيهما روح ومحتوى التقرير.

ونحن أيضاً ممتنون للدعم التمويلي الذي قدمته المفوضية الأوروبية. ونود أيضًا أن نعرب عن شكرنا الخاص لشركائنا في المبادرات العالمية لدعم مقدمي المنح (WINGS) على توجيهاتهم ودعمهم الراسخ وحماسهم لهذا المشروع.

الاستنتاجات الرئيسية

- يرتبط النمو البطيء والمتذبذب للمجتمع المدني في المنطقة العربية بتقلص الفضاء المدني، ونقص التمويل المستدام، وحدوث الأزمات.

- تعدّ ديناميكيات القوة غير المتكافئة في العلاقة بين الجهات المستفيدة من المنح والجهات المانحة الشغل الشاغل للأطراف الفاعلة المدنية حيث يرسخ التبعية ويحد من الجهود المحلية.

- ترى الأطراف الفاعلة المدنية أن بناء القدرة على التكيُف لدى منظمات المجتمع المدني، وبناء القدرات طويلة الأجل يعد عوامل جوهرية لتحقيق التعافي في المنطقة.

- أسهمت ممارسات التمويل المرنة التي أجرتها الجهات المانحة، والعطاء الاجتماعي العربي خلال أزمة فيروس كورونا في تعزيز فعّالية المجتمع المدني وقدرته على التجاوب مع المجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة.

- إن معايير إرساء العقود، وإجراءات الإبلاغ المفرطة التي تطبقها الجهات المانحة تحرم قاعدة واسعة من منظمات المجتمع المدني من الحصول على التمويل.

- تعدّ الممارسات المصرفية التقديرية، وتطبيق اللوائح التي تؤثر على الحصول على التمويل الدولي أكبر القيود التي تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

- ترى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن الافتقار إلى هيئات تمثل منظمات المجتمع المدني، وإلى إئتلافات فعّالة يحد من قدرتها على الدعوة الفعّالة لتكوين فضاء مدني ممكِن.

- يعد الاستثمار في القدرات البحثية، وتقديم الأدلة المؤيدة أمرًا أساسيًا لتعزيز التأثير والدعوة إلى تكوين فضاء مدني ممكِن.

مقدمة

في عام ٢٠٠٢، تناول تقرير التنمية البشرية العربية[١] التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع المدني العربي. فعلى الصعيد الخارجي، تم تسليط الضوء على القيود التي تفرضها الدولة والبيروقراطية، بينما تمثلت العقبات الأساسية على الصعيد الداخلي في الافتقار للحكم الرشيد[٢]، والتطوع المحدود، وغياب القاعدة الاجتماعية، والاعتماد المفرط على الشركاء الأجانب. والآن وبعد مرور عشرين عامًا، لا تزال بعض هذه التحديات قائمة على نطاق واسع وتستمر في الحد من إمكانات المجتمع المدني على إحداث التأثير والتغيير الاجتماعي، ويتمثل أبرزها في عدم وجود بيئة ممكِنة للعمل المستدام والفعَّال لمنظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت ذاته، طرأ تغير عميق في القوة الدافعة للتغيير في المجتمع المدني منذ تقرير عام ٢٠٠٢، إذ أظهر المجتمع المدني العربي مرونة مذهلة، تعد قصة نجاح حقيقية في مواجهة سياق جيوسياسي معقد - تستضيف المنطقة ٥٣٪ من اللاجئين من سكان العالم[٣]، وقد عانت من أزمات اقتصادية متكررة ولا تزال تعاني من زيادة مستويات عدم المساواة والفقر التي ارتفعت بسبب جائحة فيروس كورونا. كما تتوسع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المسجلة ليس فقط من حيث أعدادها المطلقة، ولكن أيضًا من حيث وزنها المتزايد في قضايا سياسات التنمية وتوافقها مع استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني وأطر التنمية العالمية - لا سيما أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن مشاركتها في آليات التنسيق على المستوى العالمي. وتؤدي المجتمعات المدنية أيضًا أدوارًا متنوعة من خلال الرصد وتوفير الخدمات الأساسية، ومن حيث زيادة الوعي والدعوة والتدريب وبناء القدرات. كما نمت منظمات البنية التحتية وشبكات ومنصات المشاركة، وتبادل المعرفة والتنسيق بين الجهات الفاعلة المدنية العربية، كما سيظهر في هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد ثقافة الشفافية والافصاح وتكوين الشراكات بشكل واضح مع تزايد عدد المؤسسات الخيرية والعطاء الاجتماعي المجتمع المدني التي تعلن عن أنشطتها وتمويلها، فضلًا عن نمو الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

الصورة لمؤسسة التعاون بفلسطين

ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على هذه القضايا من خلال تحديد واضح ودقيق (mapping) للتغييرات في البيئة الممكِنة في سياق جائحة كورونا وتأثيراتها على الممارسات على مستوى المنظمات من خلال منظور التكيُّف والنمو والاستدامة للمجتمع المدني، وذلك بالتركيز على أربع دول عربية: مصر والأردن ولبنان وفلسطين. ولا يغطي التقرير كافة أطراف المجتمع المدني، ولكنه يركز على المنظمات غير الحكومية، والتي تتضمن الجمعيات، والمنظمات المحلية والجمعيات الخيرية والدينية. وقد خرج التقرير عن النهج المتبع في الدراسات القائمة حيث أخذ بنهج يلقي الضوء على التغييرات الرئيسية في السياسات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني ويحللها، بهدف تحديد الفجوات والأولويات ومجالات العمل في القطاع للنهوض بدعاوى التأييد والمناصرة الجماعية من قبل القطاع من أجل تهيئة بيئة ممكِنة. وقد ركزت الدراسة بشكل خاص على إبراز الأصوات المحلية والأطراف الفاعلة المدنية من خلال عرض نتائج الأبحاث والتحليلات على المستوى الوطني على الفضاء المدني، بالإضافة إلى عقد ٢٣ مقابلة شبه منظمة مع الأطراف ذات الصلة المتنوعة - أي المؤسسات والجمعيات ومقدمي خدمات دعم البنية التحتية، والمنظمات البحثية والأكاديميين وخبراء المجتمع المدني - من البلدان الأربعة. وقد كان الافتقار إلى الأبحاث الحديثة حول المجتمع المدني في البلدان الأربعة يشكل أحد القيود على البحث. وستكون القيود المفروضة على جمع البيانات الأولية والبيانات المحدودة المعلنة للجمهور من المصادر الرسمية من القضايا التي سيتم تناولها بالتفصيل لاحقًا في التقرير.

في حين لا يوجد إجماع على مستوى القطاع بشأن تعريف البيئة الممكِنة لمنظمات المجتمع المدني، تتبنى الدراسة تعريفًا عمليًا للبيئة الممكِنة لمنظمات المجتمع المدني المنظمة مستوحىً من تعريف سيفيكوس[٤] (CIVICUS) لـ "الفضاء المدني" ليشمل: مجموعة السياسات والقوانين والبنية التحتية اللازمة لتمكين عمل منظمات المجتمع المدني واستدامتها. وتنقسم الدراسة إلى الأقسام الرئيسية التالية: يستعرض القسم الأول حجم ونطاق المجتمع المدني في البلدان الأربعة، وتأثير جائحة كورونا على ممارسات منظمات المجتمع المدني ودورها في التعافي؛ ويستكشف القسم الثاني فعَّالية الفضاء المدني في التأثير على النشاط المدني مع التركيز على دور الإطار القانوني؛ في حين يقترح القسم الثالث أجندة للتغيير بقيادة المجتمع المدني لتكوين فضاء مدني ممكِن يرتكز على المحاور الثلاثة لتوفير الأدلة، والدعوة، وتشكيل الائتلافات، والتمويل المستدام لمنظمات المجتمع المدني.

ويعدّ هذا هو الوقتَ المناسب للعمل الخيري والمجتمع المدني العربي لدعم إعادة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيزها والمشاركة بشكل أكثر فعَّالية في التدابير التي ستُتخذ في مرحلة ما بعد التعافي. وعلى هذا النحو، تركز هذه الدراسة على الدعوة إلى تحويل النظام إلى بيئة ممكِنة أكثر للعمل الخيري العربي والمجتمع المدني والتي من شأنها تمكينه من الوفاء بقيم العدالة الاجتماعية والتضامن.

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٢). تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة. https://www.undp.org/arab-states/publications/arab-human-development-report-٢٠٠٢

[٢] يتجلى في التقرير في التناوب المحدود على القيادة، وضعف مشاركة المرأة والشباب في المناصب القيادية، وإضفاء الطابع الشخصي على السلطة وتركيزها في أيدي فرد واحد، والذي عادة ما يكون القائد التاريخي للجمعية.

[٣] تعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع جامعة الدول العربية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة: https://www.unhcr.org/eg/what-we-do/las-cooperation

[٤] سيفيكوس هو تحالف عالمي لمنظمات ونشطاء المجتمع المدني مكرس لتعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم.

1 تقييم المجتمع المدني في خضم السياقات المتغيرة

1,1 المجتمع المدني العربي:
قصة نمو بطيء ومتذبذب، وتزايد المتطلبات غير الملباة

١.١ المجتمع المدني العربي: قصة نمو بطيء ومتذبذب، وتزايد المتطلبات غير الملباة

الصورة لمؤسسة التعاون بفلسطين

من الواضح أن المنطقة العربية تشهد نموًا مستمرًا في المجتمع المدني من حيث العدد المطلق للمنظمات المسجلة (جدول 1). ومع ذلك، عند إمعان النظر، فإن وتيرة إنشاء منظمات المجتمع المدني تشير إلى أن الحاجة إلى منظمات المجتمع المدني لملء فجوات الخدمات الاجتماعية أو غيرها من فجوات الاحتياجات لا تزال، على الأرجح، تتجاوز وتيرة النمو في توفير مثل هذه الخدمات أو التدخلات لتوفيرها. فعلى سبيل المثال، بين عامي 2000 و2015، زاد متوسط عدد منظمات المجتمع المدني الأردنية للفرد ثلاث مرات، بينما زاد إلى الضعف عمليًا في مصر وفلسطين. أما في لبنان، فقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني للفرد بنسبة 34٪ فقط خلال الفترة ذاتها، ومن المرجح أن يكون هذا مؤشرًا على وجود درجة من القيود على القدرة الاستيعابية و/ أو الاقتراب من تحقيق توازن بين العرض والطلب على منظمات المجتمع المدني، إذ إن لبنان، من خلال مجتمعها المدني الناضج والنشط إلى حد كبير، تواصل قيادة هذه البلدان الأربعة باحتوائها على ما يقرب من ضعف عدد منظمات المجتمع المدني على أساس نصيب الفرد في أي من أقرانها من البلدان الأخرى. وتشير البيانات الخاصة بمصر والأردن لعام 2021 (وهي غير متوفرة في لبنان وفلسطين) إلى أن هناك انخفاضًا حادًا في وتيرة تكوين منظمات المجتمع المدني، في مصر على وجه الخصوص منذ عام 2015، حيث تحقق نمو بنسبة 2% فقط خلال ست سنوات – وهو نمو بطيء (جدول 1). في حين كانت الزيادة في عدد منظمات المجتمع المدني للفرد في الأردن أسرع بمعدل 14 مرة من زيادتها في مصر للفترة ذاتها (2015-2021). ونظرًا لوجود تدابير تقييدية مماثلة تؤثر على منظمات المجتمع المدني في البلدين، يلزم إجراء مزيد من البحث لفهم سبب انخفاض معدل نمو منظمات المجتمع المدني للفرد بشكل كبير في مصر مقارنة بمعدل نموها في الأردن.

جدول ١: حجم منظمات المجتمع المدني المسجلة في البلدان الأربعة

		عدد منظمات المجتمع المدني	* عدد منظمات المجتمع المدني لكل 100 ألف نسمة
	السنة	العدد	
مصر	٢٠٢١	٥٣,٠٠٠	٥٢
	٢٠١٥	٤٦,٧٠٠	٥١
	٢٠٠٠	١٦,٦٠٠	٢٤
الأردن	٢٠٢١	٦,٦٤٨	٦٥
	٢٠١٥	٤,٧٧١	٥١
	٢٠٠٠	٨٥٣	١٧
لبنان	٢٠٢١	غير متاح	غير متاح
	٢٠١٥	٨,٣١١	١٢٧
	٢٠٠٠	٣,٦٥٣	٩٥
فلسطين	٢٠٢١	غير متاح	غير متاح
	٢٠١٥	٢,٧٩٣	٦٥
	٢٠٠٠	٩٢٦	٣٢

المصادر: سجل المجتمع المدني، وزارة التنمية الاجتماعية - الأردن.
ما بعد الإصلاح والتنمية. (2015). مسح منظمات المجتمع المدني في لبنان.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/lebanon/documents/news/20150416_2_en.pdf
قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (2015). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام 2015. ترانستك.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2015/pal_csomapping_2015.pdf؛
قنديل، أ. (2015). التقرير السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية: التحولات في مشهد منظمات المجتمع المدني (2015-2000). القاهرة: الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني.

*ملاحظة: تستند البيانات السكانية المستخدمة للأعوام 2000 و2015 و2021 إلى مؤشرات البنك الدولي. والأرقام في فلسطين تقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإلى جانب هذا النمو البطيء في مصر، كانت هناك فترات متقطعة من التوسع والانكماش في تكوين منظمات المجتمع المدني. ويتضمن شكل ١ جدولاً زمنيًا لتشكيل منظمات المجتمع المدني في مصر، حيث شهد أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين توسعًا بسبب التحول السياسي إلى الديمقراطية، كما شهدت توسعًا مماثلاً بعد عام ٢٠١١ بسبب الربيع العربي. وتقدم الأدبيات تفسيرًا لهذا النمو المتذبذب يظهر أن هناك علاقة مباشرة بين تكوين منظمات المجتمع المدني، من ناحية، ودور تمكين / وعدم تمكين الفضاء المدني[٥].

وبعبارة أخرى، عندما يكون هناك انفتاح للفضاء المدني، كما كان الحال بعد الانتفاضات العربية على سبيل المثال، تكون هناك طفرة في تكوين منظمات المجتمع المدني الرسمية، والعكس صحيح - فمع إغلاق الفضاء المدني، يتراجع النشاط المدني[٦]. ففي مصر، تم تسجيل ٣٠٦١ منظمة مجتمع مدني جديدة في أعقاب انتفاضة ٢٠١١ و٢٦٠٠ منظمة مجتمع مدني في تونس خلال الفترة ذاتها[٧]. وفي مصر، حدث انخفاض بنسبة ٢٪ في عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة مع إصدار قانون المنظمات غير الحكومية رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧ المقيِّد لمنظمات المجتمع المدني. وتؤكد كل من المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة والأدبيات الأخرى تأثير الفضاء المدني المقيَّد على تقلص عدد المنظمات الحقوقية (التي لا تقدم الخدمات) ومنظمات حقوق الإنسان. وتظهر العلاقة الإيجابية ذاتها في الأزمات. فعندما تكون هناك أزمة، تزداد المبادرات المدنية الرسمية وغير الرسمية، وعندما تنحسر، ينحسر النشاط المدني أيضًا. ويشير محللو المجتمع المدني إلى أن الأرقام الحالية من المحتمل أن تكون مضللة في كل من حالة فلسطين ولبنان لأن بعض هذه المنظمات غير نشطة في الواقع، أو تتجه إلى الاختفاء في أعقاب أزمة ما، أو عندما ينقطع عنها التمويل الدولي الذي يساندها.

ولذلك، في حين أن البيانات توحي بقوة بالاتجاهات المختلفة للنمو المتذبذب والطلب غير الملبى، إلا أنها تحتاج إلى أن تؤخذ أكثر على أنها مجرد مؤشرات، لأن جمع البيانات، وأساليب تبويب البيانات، ومنهجيات الإبلاغ ما تزال مختلفة في أنحاء المنطقة.

الصورة لمؤسسة التعاون بفلسطين

[٥] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠١٩). مرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية- تقرير ٢٠١٩. https://civicspace.annd.org/regional_reports/2019

[٦] قنديل، أ. (٢٠١٥). التقرير السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية: التحولات في مشهد منظمات المجتمع المدني (٢٠٠٠-٢٠١٥). القاهرة: الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني.

[٧] المرجع نفسه (٢٠١٥).

شكل ١: الجدول الزمني لعملية انشاء منظمات المجتمع المدنى المسجل

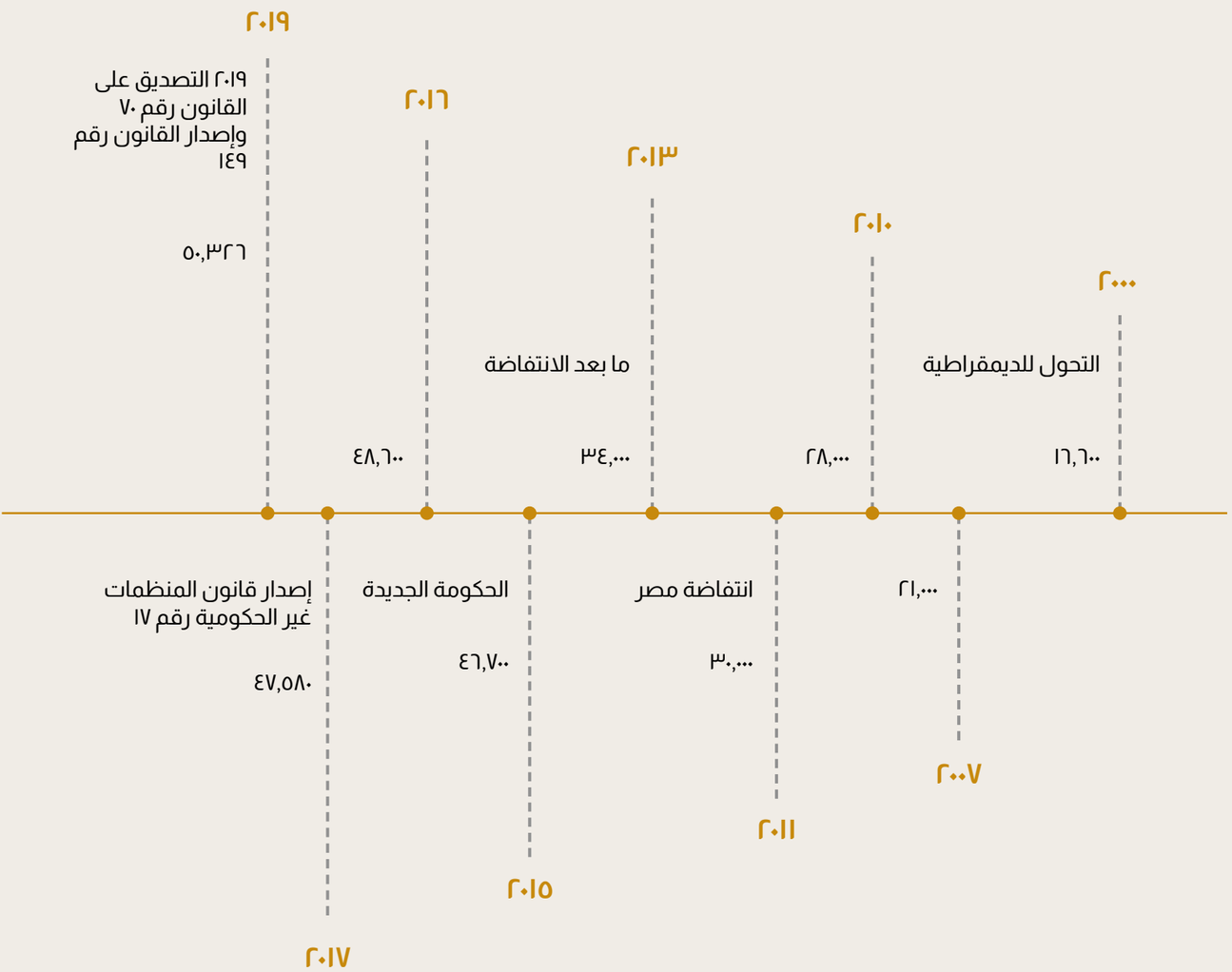

المصادر: أ. قنديل. (2017). منظمات المجتمع المدني في مصر وسنوات الخطر. القاهرة، مصر.
مهدي، م. (2022). المجتمع المدني كمحرك رئيسي للانتعاش والتنمية المستدامة: كيفية النهوض بالمجتمع المدني في مصر لمواكبة الاتجاهات العالمية (ورقة العمل -223أ). المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
https://eces.org.eg/upload/publications/W%20P/W%20P%20AR%20223.pdf

الصورة لمؤسسة رواد التنمية الأردن

ويتمثل أحد المظاهر الأخرى للنمو المتباطئ في أن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني في البلدان الأربعة هي مؤسسات خيرية بطبيعتها لا تمتلك أي حافز يُذكر للمشاركة في القضايا الهيكلية نظرًا لهياكل التمويل المشوهة، ومساحة العمل المقيدة، والقدرات التنظيمية المحدودة (شكل ٢). ويُستثنى لبنان من ذلك حيث يُظهر النشاط المدني تركيزًا في زيادة الوعي (٤٦٪)، ويليه بناء القدرات (٣٧٪) وتقديم الخدمات (٢٨٪). كما يُسجل المجتمع المدني اللبناني تغطية عالية في القطاعات التالية: التنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان والبيئة[٨]. في حين تعرَّف حوالي ٦٠٪ من منظمات المجتمع المدني في فلسطين على أنها منظمات مجتمعية[٩].

ومع ذلك، فإن التوظيف في القطاع المدني يُظهر إمكانات متزايدة على استقطاب المواهب، باتخاذ حجم المتطوعين كمؤشر بديل.. وتسجل التقديرات المتحفظة لحجم المتطوعين في مصر، في تقرير برنامج متطوعي الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ بشأن التطوع، أكثر من ١,٧ مليون متطوع، وحسب تقديرات غير رسمية يقدر هذا العدد بـ ٥ ملايين متطوع[١٠]. وفي حين لا توجد بيانات حديثة عن حجم التطوع في لبنان، هناك أكثر من ١٦٢،٩٧٠ متطوعًا فلسطينيًا وفقًا للتقرير ذاته.

وفي الأردن، يبلغ حجم المتطوعين وفقًا لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن ١٨٨ ألفًا[١١]. ويعتبر المجتمع المدني أيضًا من أكثر جهات التوظيف جذبًا للنساء في مصر[١٢]. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني، تتركز المنظمات الكبيرة وذات الموارد الكبيرة في العاصمة والمحافظات الحضرية، وتميل إلى التحكم في الفضاء المدني من خلال حصولها على التمويل العام والتمثيل في حوار السياسات والمشاورات (شكل ٣) وفي فلسطين، تفرض الانقسامات الإقليمية طبقة إضافية من التعقيد مع كون منظمات المجتمع المدني العاملة في غزة والقدس الشرقية أقلها حظًا[١٣]. وفي لبنان، تميل الانقسامات المذهبية أيضًا إلى الهيمنة على العمل المدني ليس فقط للتأثير على توزيعه الجغرافي واستهداف الجهات المستفيدة، ولكن أيضًا إلى حد التعاون ووضع الأجندة المشتركة. وباستثناء مصر، تعتمد منظمات المجتمع المدني في الدول الثلاث على التمويل الدولي. أما في مصر، فتتمتع المؤسسات العامة الكبرى والمنظمات الخيرية بإمكانية الوصول إلى التبرعات الدينية والمنح التي تقدمها دول مجلس التعاون الخليجي، بينما يمكن للمنظمات الخيرية والمنظمات المجتمعية المحلية الحصول على التمويل المحلي من أفراد المجتمع الأثرياء ورجال الأعمال وتحويلات المغتربين.

---

[٨] ما بعد الإصلاح والتنمية. (٢٠١٥). مسح منظمات المجتمع المدني في لبنان.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/lebanon/documents/news/20150416_2_en.pdf

[٩] ق قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (٢٠١٥). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام ٢٠١٥. ترانستك.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2015/pal_csomapping__2015.pdf

[١٠] لوف، ب.ج، وكارول، م. (٢٠١٨). الخيط الذي يربط: تقرير حالة التطوع في العالم لعام ٢٠١٨. برنامج متطوعي الأمم المتحدة.
https://www.unv.org/sites/default/files/UNV_SWVR_2018_English_WEB.pdf

[١١] بناء على إحصاء أعضاء الجمعية العمومية للمؤسسة.

[١٢] مهدي، م. (٢٠٢٢). المجتمع المدني كمحرك رئيسي للانتعاش والتنمية المستدامة: كيفية النهوض بالمجتمع المدني في مصر لمواكبة الاتجاهات العالمية. المركز الاقتصادي للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل
ECES - 223-A https://eces.org.eg/upload/publications/W%20P/W%20P%20AR%20223.pdf

[١٣] قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (٢٠١٥). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام ٢٠١٥. ترانستك.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/٢٠١٥_pal_csomapping/٢٠١٥_pdf

شكل ٢: التوزيع النسبي لمنظمات المجتمع المدني

شكل ٣: نسبة منظمات المجتمع المدنى المسجلة فى المناطق الريفية والمحافظات الاكثر فقرا

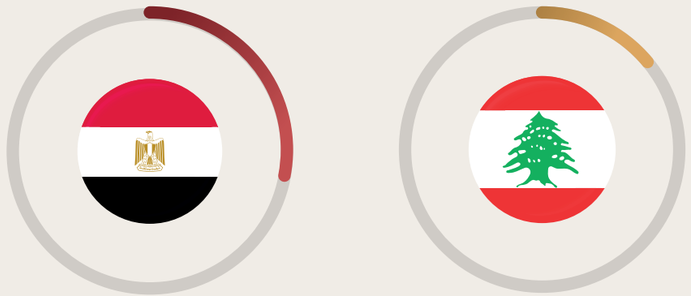

المصادر: أ. قنديل. (٢٠١٥). التقرير السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية: التحولات في مشهد منظمات المجتمع المدني (٢٠٠٠-٢٠١٥). القاهرة: الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني.

على المستوى القطري، ومع كون لبنان أكبر بلد مضيف للاجئين على أساس نصيب الفرد في المنطقة وعلى مستوى العالم (شكل ٤)، تشارك منظمات المجتمع المدني على نطاق واسع في توفير الإغاثة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والخدمات الصحية، والتدخلات القائمة على الحقوق بدرجة أقل، لدعم اندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة. وفي لبنان وفلسطين، دفعت سياقات الحكم الهشة المجتمع المدني إلى لعب دور حيوي في تنمية المجتمعات وتوفير الخدمات الأساسية، لدرجة أن بعض المحللين قد يرون أن الحدود بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني [١٤]. غير واضحة ومحددة. وفي فلسطين، على وجه الخصوص، سبق المجتمع المدني إنشاء السلطة الفلسطينية، وتعتبر منظمات المجتمع المدني لاعبًا رئيسيًا في تقديم خدمات معينة، مثل رعاية الأطفال وخدمات إعادة التأهيل والزراعة والرعاية الصحية المتخصصة[١٥]. وفي البلدان الأربعة على حد سواء، تعد المستشفيات الممولة من التبرعات الخيرية وخدمات الرعاية الصحية التي يديرها المجتمع المدني أمرا شائعًا [١٦] ، فقد تعاقد المجتمع المدني في لبنان مع الحكومة لتوفير ٤٠٪ من خدمات الرعاية الصحية [١٧] .

الصورة لمؤسسة رواد التنمية الأردن

شكل ٤: أكبر ثلاث دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال فريقيا تستضيف لاجئين على أساس كل ١٠٠٠ ساكن في عام ٢٠٢٠

١	٢	٣
لبنان	الأردن	تركيا
١٢٨	٦٩	٤٣

المصادر: المصدر: Statista ، ٢٠٢٠.
ملحوظة: تستثني رقم اللاجئين الفلسطينيين.

[١٤] ألتان أولكاي، أو.، وإيكديوغو، أ. (٢٠١٢). مسح المجتمع المدني في الشرق الأوسط: حالات مصر ولبنان وتركيا، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، 39:2، 157-179، DOI: 10.1080/13530194.2012.709699

[١٥] قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (٢٠١٥). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام ٢٠١٥. ترانستك. https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2015/pal_csomapping__2015.pdf

[١٦] المرجع نفسه، ٢٠١٥؛ استشارة غير رسمية مع أخصائي رعاية صحية عامة من مستشفى أبو الريش العام في مصر.

[١٧] قنديل، أ. (٢٠١٥). التقرير السنوي الرابع لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية: التحولات في مشهد منظمات المجتمع المدني (٢٠٠٠-٢٠١٥). القاهرة: الشبكة العربية لمنظمات المجتمع المدني.

وفي مصر والأردن، أدى تقلص دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية، في ضوء سياسات التحرير الاقتصادي التي طبقت في أواخر الثمانينيات، إلى جانب ارتفاع مستويات الفقر، قيام المجتمع المدني بسد فجوات مهمة من حيث توفير شبكة أمان اجتماعي حيوية للمجتمعات الفقيرة والمحرومة، مع إدخال نماذج مبتكرة ومؤثرة في التمكين الاجتماعي والاقتصادي. كما يوجد أيضًا تنوع متزايد في القضايا التي تتبناها منظمات المجتمع المدني، ففي عام ٢٠١٩، ساهمت منظمات المجتمع المدني في مصر في القضايا البيئية، وقدمت مساهمات نقدية وتبرعات عينية بقيمة ٢٢ مليون دولار أمريكي للصحة والثقافة والتنمية المجتمعية [١٨] . وتلعب الجمعيات والمؤسسات الأكبر والأكثر رسوخًا في مصر دورًا أكثر بروزًا في تنفيذ مشروعات البنية التحتية والتنمية على المستوى الوطني بالشراكة مع الحكومة[١٩]. ومن الأمثلة على ذلك المشروع الوطني الطموح "حياة كريمة". حيث تبلغ ميزانية المشروع متعدد السنوات ٣٥,٦ مليار دولار أمريكي، ويستهدف القرى الأكثر فقرًا في مصر بتوفير البنية التحتية الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)، بالإضافة إلى تدخلات التمكين الاقتصادي التي يتم تنفيذها بالشراكة مع ١٦ منظمة من منظمات المجتمع المدني [٢٠] .

ومع ذلك، فإن التحول من مجتمع مدني خيري إلى مجتمع له إستراتيجية وأهداف تنموية هو أحد العناصر الرئيسية المفقودة في المجتمع المدني العربي حتى الآن. فالطابع غير الرسمي المتزايد للمبادرات المدنية - وهو اتجاه متزايد في القطاع - هو علامة دالة على أن إجراءات التسجيل المرهقة والتحديات في الإطار التنظيمي تعمل على تثبيط المبادرات الهادفة إلى إضفاء الطابع الرسمي. كما أن التحولات الديموغرافية السريعة، وارتفاع معدلات عدم المساواة والفقر، والاعتماد على التمويل الدولي، والضغوط من إطار تنظيمي مقيِّد، كلها عوامل تضع مسألة صمود المجتمع المدني وقدرته على التكيّف على المحك. وسيلقي القسم التالي الضوء على بعض محركات التغيير خلال جائحة كورونا وتأثيراتها على قدرة المجتمع المدني على التكيّف في البلدان الأربعة.

الصورة لمؤسسة رواد التنمية الأردن

[١٨] مهدي، م. (٢٠٢٢). المجتمع المدني كمحرك رئيسي للانتعاش والتنمية المستدامة: كيفية النهوض بالمجتمع المدني في مصر لمواكبة الاتجاهات العالمية (ورقة العمل ٢٢٣-أ). المركز المصري للدراسات الاقتصادية. https://eces.org.eg/upload/publications/W%20P/W%20P%20AR%20223.pdf

[١٩] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠١٩). مرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية- تقرير ٢٠١٩. https://civicspace.annd.org/regional_reports/2019

[٢٠] بميزانية تتجاوز ٧٠٠ مليار جنيه، حياة كريمة «أكبر المشروعات الوطنية بمصر»: الوزير. (٢٠٢١، ٢ حزيران). مصر اليوم. https://www.egypttoday.com/Article/16/104598/With-budget-exceeding-LE700-bn-Haya-Karima-%E2%80%98largest-of-Egypt%E2%80%99s

طفرة كبيرة في العمل المدني أطلقها اندلاع فيروس كورونا:

اختبار لقدرة المجتمع المدني على التكيف

سؤال إرشادي رئيسي

ما هو الأثر المضاعف لفيروس كورونا والضغوط الاقتصادية على أجندة برامج المجتمع المدني؟

لقد تسببت الجائحة ، وتأثيرها اللاحق إلى حدوث انكماش اقتصادي، وضغوط متزايدة على العطاء الاجتماعي العربي المنظم والمجتمع المدني من حيث قدرته على مواجهة الفجوات الخطيرة في خدمات الرعاية الصحية، وأزمة التعليم، وزيادة انتشار الجوع، والبطالة الهائلة، وفقدان دخل المجتمعات المهمشة بالفعل والفقيرة. وفي حين أن الأزمة قد وضعت القدرات التشغيلية والتنظيمية للمجتمع المدني تحت الضغط، إلا أنها سلطت الضوء أيضًا على مواجهة منظمات المجتمع المدني للجائحة وسرعة تحرك القطاع وقربه من المجتمعات - وهي سمة رئيسية لمنظمات المجتمع المدني العربية.

وعلى المستوى الكلي، تتمثل إحدى التأثيرات الأكثر وضوحًا لأزمة فيروس كورونا في أنها تسببت في حدوث طفرة في العمل المدني. فقد أثبتت الدراسات التجريبية حول العمل التطوعي في المنطقة بالفعل العلاقة بين الأزمة الإنسانية وتزايد العمل المدني - سواء المجتمع المدني المؤسسي أو العمل التطوعي الفردي. ويُبيّن دليل المجتمع المدني "دليل مدني" في لبنان ذلك في الأزمات المتتالية؛ وزيادة العمل المدني وإنشاء المنظمات غير الحكومية [٢١] . ومع ذلك، تؤكد المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة تبدد مبادرات العمل الجماعي في أعقاب الأزمة، وهي قضية تتأثر بشكل مباشر بالدور القوي في التدخل الذي يؤديه فضاء مدني مقيَّد، فضلًا عن القيود المفروضة على الحوكمة والتمويل التي أدت إلى إضعاف العمل المدني المنظم والمستدام، وهي قضايا ستتم دراستها بعمق في القسم الثاني.

من خلال تقييم أزمة فيروس كورونا وديناميكيتها المتغيِّرة في المجتمع المدني، يمكن تمييز الممارسات والاتجاهات التالية:

- **طفرة وتجديد في العمل المدني، مع التوسع في جهود الإغاثة الإنسانية والعمل التطوعي للاستجابة للاحتياجات الطارئة الملحة.**

كانت منظمات المجتمع المدني المحلية في الطليعة من حيث الاستجابة. وكان التوسع في الإغاثة الإنسانية والجمعيات الخيرية والعمل التطوعي من العوامل الرئيسية والمهمة في ذلك، حيث شهدت المجتمعات ارتفاعًا حادًا في احتياجات الطوارئ. وتضمنت الاستجابة الطارئة لفيروس كورونا بشكل أساسي دعم حصول الفئات والمجتمعات المستضعفة على الأدوية، والعلاجات المتعلقة بفيروس كورونا، وتعزيز الحصول على مستلزمات النظافة وأجهزة الحماية في المستشفيات والمجتمعات، وتوزيع الأغذية، والمساعدة النقدية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي ودعم الصحة العقلية، ودعم الحصول على الأدوات الرقمية والتعليم عبر الإنترنت للأطفال في نظام التعليم العام والمجتمعات المهمشة. ونظرًا للحجم الهائل للأزمة، فقد كانت الحكومات في البلدان الأربعة - بدرجات متفاوتة - أكثر تقبلًا للتعاون الذي قام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني خلال ذروة الأزمة، وهو اتجاه تراجع بعد ذلك.

وقد تمثلت التحديات الرئيسية في القدرات المنهكة لمنظمات المجتمع المدني على الاستجابة للاحتياجات المتغيِّرة، والعمل في خضم قيود الحظر والتباعد الاجتماعي، فضلًا عن التداخل في تنفيذ التدخلات والمساعدة في حالات الطوارئ. وقد كانت هذه الأخيرة مشكلة مزمنة عانى منها عمل منظمات المجتمع المدني بسبب آليات التنسيق المحدودة والافتقار إلى تقييمات مناسبة للاحتياجات، وهي قضية سيتم تناولها بمزيد من التفصيل في القسم الثالث. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت منظمات المجتمع المدني في الأردن وفلسطين أن القيود المفروضة على التنقل والحق في التجمع مطبقة بشكل مفرط وتمييزي، مما أعاق جهودهم للوصول إلى المجتمعات المحتاجة. فعلى سبيل المثال، واجهت ٥٠٪ من منظمات المجتمع المدني الأردنية قيودًا على تصاريح تنقل موظفيها في وقت شهد ارتفاعًا كبيرًا في الطلب على خدمات منظمات المجتمع المدني ودعمها [٢٢] . كما لوحظ عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على الوصول إلى المستفيدين أو تقييم حالة الأسر التي تحتاج إلى مساعدة مالية أو التواصل مع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي [٢٣] .

وبحسب فراس جابر، المؤسس الشريك للمرصد، "لم يكن لدينا أي تخطيط احترازي قوي. ولم تعرف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني كيفية التعامل مع الفئات الاجتماعية المستضعفة، مثل كبار السن والأطفال ذوي الإعاقة".

الصورة لمؤسسة رواد التنمية الأردن

[٢٢] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠٢٠). الأردن - الفضاء المدني.
http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf

[٢٣] النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. (٢٠٢١). التعامل مع فيروس كورونا في الأردن: نهج للأمن البشري على أساس النوع الاجتماعي. https://archive.ardd-jo.org/Publications/coping-with-covid-19-in-jordan-a-gendered-human-security

- تحويل التمويل لتلبية احتياجات الإغاثة الفورية بعيداً عن أولويات التنمية والأولويات الملحة الأخرى.

لقد ساد هذا الاتجاه في البلدان الأربعة. ففي حين يُتوقع تركيز التمويل على الإغاثة في أي سياق أزمة، إلا أن المشاركين في الدراسة قد أشاروا إلى التركيز المفرط على قضايا معينة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتهميش قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان والحماية القانونية للعمال المهاجرين، كما هو الحال في الأردن. وقد لعب اعتماد منظمات المجتمع المدني على التمويل الدولي دورًا كبيرًا في تحديد استجابة منظمات المجتمع المدني للجائحة. ففي مصر، أدى الافتقار إلى تقييم الاحتياجات إلى اختلال وسوء تخصيص التمويل، الأمر الذي تجلى بشكل خاص في قطاع الصحة.

كما أفاد المشاركون في الدراسة أن مستويات التمويل لم تنخفض من حيث القيمة المطلقة. بل كان السبب بالأحرى هو إعادة تخصيص التمويل للاستجابة لحالات الطوارئ والفجوات ذات الأولوية - خاصة الصحة، والمساعدات النقدية، وتوزيع الغذاء، والتعليم الرقمي. وفي فلسطين ولبنان والأردن على حد سواء، كان السبب فقدان التمويل وتبديل الموظفين، مع كون بعض المنظمات على وشك الإغلاق. وقد أظهرت دراسة حول الفضاء المدني أجراها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية – وهو منظمة أبحاث سياسات مستقلة تركز على قضايا البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية في الأردن - أن ٧٥٪ من منظمات المجتمع المدني الأردنية شهدت انخفاضًا في التمويل، بينما أفاد ١٠٪ فقط بوجود زيادة [٢٤]. وقد استمر هذا التضييق في التمويل في أعقاب الأزمة. وفي حالة المؤسسات المحلية والمسؤولية الاجتماعية للشركات والجهات المانحة الفردية، فقد كان تأثير انخفاض التمويل على منظمات المجتمع المدني أكثر وضوحًا. كما كان لتضاؤل الموارد المالية بسبب الصدمة الاقتصادية تأثير سلبي على توافر التمويل لمنظمات المجتمع المدني. حيث أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مؤسسة وسيطة في مصر بفقدان نصف الجهات المانحة لبرنامج تعليمي يدعم وصول الشباب المحرومين إلى الفرص في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بسبب تحول في أولويات الجهات المانحة في ضوء الأزمة المالية.

- تحقق المزيد من سرعة تحرك المجتمع المدني نحوالاستجابة للاحتياجات الملحة من خلال استخدام الأدوات الرقمية منخفضة التقنية واعتماد النماذج الهجينة للتنفيذ الذي يعتمد أو لا يعتمد على الإنترنت.

الصورة لمؤسسة التعاون فلسطين

لقد أفادت جميع المنظمات التي تمت مقابلتها في هذه الدراسة أن هناك زيادة في استخدام الأدوات منخفضة التقنية لكل من أغراض المنظمة الداخلية أوالتعامل عبر الإنترنت. مع ذلك، فإن التحول إلى استخدام الأدوات التقنية والاستفادة منها كان متفاوتًا. ففي حين تحولت بعض المنظمات بسلاسة إلى استخدام الأدوات الرقمية والتواصل عبر الإنترنت، واجهت منظمات أخرى تحديات تجلت بشكل رئيسي في ضعف البنية التحتية الرقمية - وعدم وجودها في بعض الحالات - ونقص القدرات. ففي فلسطين، كان ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض النطاق الترددي أمرًا شائعًا. كما أشارت جمعية "الوطنية"، وهي منظمة مصرية لدعم البنية التحتية في قطاع الرعاية البديلة، إلى أن التبرعات الفردية - وهي مصدر مهم لتمويل دور رعاية الأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين – قد انخفضت بسبب الافتقار إلى البنية التحتية الرقمية وأدوات العطاء عبر الإنترنت. هذا على عكس مؤسسة مصر الخير، حيث ساعدت الأدوات عبر الإنترنت والتبرعات الإلكترونية على الحفاظ على زخم التبرعات. ومع ذلك، ظهرت على السطح الفوارق العميقة بين المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني التي لديها القدرة على الحصول على خدمات الاتصال الرقمي وبين تلك التي لا تمتلك ذلك - وهي منظمات المجتمع المحلي والمجتمعات الريفية والنائية - وكشفت أكثر عن مواطن الضعف في المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة في الخدمات الأساسية وفجوات البنية التحتية. وقد قامت العديد من المنظمات - مثل طمي، وهي مؤسسة اجتماعية أردنية تبني قدرات الشباب للمشاركة في السياسة العامة - بتوسيع قائمة خدماتها لدعم تدريب كل من المؤسسات والجهات المستفيدة على استخدام أدوات الاتصال الرقمية.

[٢٤] فينيكس. (٢٠٢٠). الأردن: الفضاء المدني. http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf

- **مراعاة المرونة في أساليب التمويل لكل من الجهات المانحة الدولية والمحلية ومقدمي المنح.**

لقد انعكس ذلك بشكل أساسي في المرونة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني لإعادة تخصيص بنود الميزانية للاستجابة للطوارئ وتحديد الاحتياجات على أرض الواقع، فضلًا عن تمديد الجداول الزمنية للمنح. وقد كانت بعض الجهات المانحة أكثر مرونة من غيرها من خلال السماح لمنظمات المجتمع المدني باتخاذ قرار بشأن أولوياتها المتغيرة في أعقاب أزمة فيروس كورونا. وفي عام ٢٠٢٠، عانى لبنان من آثار مضاعفة لأزمة فيروس كورونا وانفجار ميناء بيروت. وفي هذا السياق، وضع مشروع "شبكة" - وهو عبارة عن مبادرة لمدة عامَين ونصف لتطوير القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني المحلية بتمويل من الوكالة الفرنسية في لبنان - نموذجًا للمرونة في التمويل من خلال الاستجابة لاحتياجات التمويل المتنوعة الصادرة عن المستفيدين من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إعادة تأهيل الأشخاص المتضررين من الانفجار، وأنظمة المساعدة النقدية متعددة الأغراض، وتوزيع الغذاء والأمن، ودعم كبار السن، ودعم الإسعافات الأولية النفسية على سبيل المثال لا الحصر. كما قام وفد الاتحاد الأوروبي في لبنان بتحويل تمويل برنامج قائم للتمكين الاقتصادي للنساء إلى صندوق طوارئ لدعم الأعمال التجارية المملوكة للنساء والتي تأثرت بانفجار ميناء بيروت في أغسطس ٢٠٢٠. واستهدف صندوق الطوارئ ٣٠ شركة مملوكة للنساء من خلال الدعم المرن الذي يغطي أولويات تمويل متنوعة مثل ترميم المتاجر، وتمويل رواتب الموظفين، وشراء المواد الخام، وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من قلة عددهم، إلا أن بعض الممولين، مثل مؤسسة ساويرس والمجلس العربي للطفولة والتنمية، قاموا بتقديم منح استثنائية بشأن الاستجابة الطارئة لفيروس كورونا. وإلى جانب ممارسات التمويل المرنة، دعمت الجهات المانحة ومقدمو المنح المحليون أيضًا منظمات المجتمع المدني من خلال الحوارات والمناقشات المتكررة بين الجهات المانحة والجهات الممنوحة طوال الأزمة. وقد ساعدت هذه الممارسة القيِّمة في التخفيف من تأثير الأزمة على عملهم.

الصورة لمؤسسة رواد التنمية الاردن

١.٣ إجتياز الضغوط والأزمات الاقتصادية الحالية

سؤال إرشادي رئيسي

كيف تشارك منظمات المجتمع المدني العربية في تحقيق التعافى والقدرة على التكيُّف؟

يعـد التركيـز علـى تحقيـق التعافـي الاقتصـادي والقـدرة علـى التكيّـف حاليًـا مجالَيـن رئيسـيَيْن بالنسـبة للمجتمـع المدنـي العالمـي. ففـي ظـل غيـاب إجمـاع علـى رؤيـة ونظريـة للتغييـر للمجتمـع المدنـي العربـي، تتمثـل النتائـج الجانبيـة المهمـة لأزمـة فيـروس كورونـا فـي توسـيع مسـاحة التفكيـر فـي الـدور الحالـي والمأمـول للمجتمـع المدنـي العربـي فـي سـد الفجـوات المسـتمرة فـي نظـام الحمايـة الاجتماعيـة ودوره فـي الانتعـاش الاقتصـادي وتعزيـز رفاهيـة الإنسـان والعدالـة الاجتماعيـة.

وعلـى المسـتوى الكلـي، توجـد العديـد مـن الدوافـع للتغييـر والمخاطـر التـي يمكـن أن يكـون لهـا تأثيـر قـوي علـى نتائـج التنميـة والتدخـلات التـي يقودهـا المجتمـع المدنـي فـي المنطقـة. وقـد حـددت المقابـلات مـع المشـاركين فـي الدراسـة بعـض التأثيـرات والمخاطـر الرئيسـية علـى المسـتوى الكلـي التـي يمكـن أن تؤثـر فـي التعافـي مـن أحـدث أزمـة صحيـة ووبـاء عالمـي وتشـكله (الشـكل ٥).

شكل ٥:

صخرة الروشة، بيروت، لبنان

وفقًـا للأطـراف الفاعلـة المدنيـة، فـإن التعـرض للأزمـات سـواء الصحيـة أو البيئيـة منهـا، أو أزمـات الكـوارث الطبيعيـة هـو أحـد التحديـات الرئيسـية التـي سيسـتمرون فـي التصـدي لهـا للتأكيـد علـى الحاجـة الماسـة إلـى حلـول التنميـة المسـتدامة. وفـي الوقـت ذاتـه، يعتمـد بنـاء أنظمـة حمايـة اجتماعيـة قويـة وتحقيـق التعافـى الاقتصـادي فـي المنطقـة علـى إمكانيـة بنـاء القـدرة علـى التكيّـف فـي وجـه الأزمـات. وتـرى بعـض المنظمـات أن الحاجـة إلـى فهـم تأثيـر فيـروس كورونـا علـى الفئـات الضعيفـة جـزء لا يتجـزأ مـن الانتعـاش لسـنوات قادمـة. فـي فلسـطين، الافتقـار إلـى هيئـة ومؤسسـة تنسـيق للاسـتجابة للأزمـات يلقـي بثقلـه علـى المشـاركين فـي الدراسـة مـن المجتمـع المدنـي. فهـم يـرون أن الهيكـل المؤسسـي للاسـتجابة للأزمـات ضـروري للمجتمعـات المحليـة والمجتمـع المدنـي لتحمـل الصدمـات والحـد مـن تعطيـل مسـارات التنميـة علـى المـدى المتوسـط والطويـل. وفـي لبنـان، يفتـرض أن القـدرة علـى التكيّـف بطبيعتهـا تبعيـة المسـار حيـث يُحكـم علـى المجتمـع اللبنـاني بعيـش الأزمـات وإعـادة البنـاء باسـتمرار. وعندمـا لا تكـون علاقـة منظمـات المجتمـع المدنـي بالدولـة محـددة بوضـوح، فمـن المرجـح أن تـؤدي تدابيـر التعافـى والقـدرة علـى التكيّـف إلـى نتائـج مشـوهة مـع عـدم خـروج واضـح لمنظمـات المجتمـع المدنـي مـن تحمـل مسـؤوليات الدولـة.

> **ما نتج عن أزمة كورونا هو الاقتناع المشترك على نطاق واسع بإمكانية تعرضنا الشديد للمخاطر والأزمات المتكررة سواء كان ذلك في شكل صراعات أو حروب أو أزمات صحية، وأن العمل الخيري الموجه للإغاثة والاستهلاك يعتبر غير مستدام من منظور مؤسسي واقتصادي، فنحن بحاجة إلى إحياء الممارسات الخيرية العربية المستدامة، مثل الأوقاف والصناديق الاستئمانية".**
> **محمد حسونة الباحث في منصة زخر لخدمات الاوقاف.**

وعلى المستوى التنظيمي، شددت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على أهمية استيعاب الدروس المستفادة من الأزمة، بالإضافة إلى أن التعافي الاقتصادي يتطلب قبل كل شيء بناء قدرات مؤسسية محلية مستدامة وليس مجرد برامج، فتطوير قدرات التعلم والتكيُّف للمنظمات هو أحد المجالات الرئيسية للتعافي. وتشير سمر محارب، ***"المديرة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية في الأردن، إلى الدور الذي يلعبه التدخل القوي للمنظمات الدولية في السياق اللاحق للأزمة والتعافي، وهو قوة لا تنسبها إلى الموارد التمويلية الضخمة لهذه المنظمات وحسب، بل أيضًا إلى قدرات التعلم المؤسسية التي تتجلى في مواءمة وتحويل وتطوير الاستجابات البرامجية على أساس مرحلة الدورة والتعافي"***.

وفي الوقت ذاته، بينت المقابلات مع الجهات الفاعلة المدنية وجود قلق من التوتر الناجم عن المفاضلة بين تقديم الإغاثة الإنسانية والخدمات الأساسية من ناحية، وجهود التنمية المستدامة من ناحية أخرى. ومع تسبب أزمة كورونا في تحويل الموارد والجهود نحو الأولى على حساب الأخيرة، تأثر التعافي الاقتصادي وجهود التحول سلبًا. وترى هند عبد المجيد، المديرة التنفيذي لمؤسسة تروس في مصر، ***"أن مشهد التمويل وأجندة البرنامج في مصر قد تغيروا مع تهميش أجندة التنمية المستدامة. فقبل الأزمة، كان التركيز على التكنولوجيا من أجل الخير، وتمكين ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل في القطاعات الناشئة، وتمكين المرأة. أما الآن وحتى في الدعم الخيري للصحة، ينصب التركيز على العلاج بدلًا من الوقاية.***

وعندما ارتفعت معدلات البطالة، احتل إيجاد حلول مستدامة لخلق الوظائف وبناء المهارات المقعد الخلفي بينما انصب التركيز على تقديم المساعدة النقدية قصيرة الأجل".

وفي حين أن المساعدة الاجتماعية قصيرة الأجل للفقراء والمحرومين أثناء الأزمات تعد ضرورية، يبقى هناك سؤال كبير وهو هل يمكن الوصول لتوازن لا تطغى فيه مساعدات الإغاثة على التعافي الاقتصادي وجهود التنمية المستدامة للمجتمع المدني، خاصة في ظل هيمنة التركيبة الخيرية للمجتمع المدني العربي ورجحان كفة التمويل الدولي الموجه للإغاثة الإنسانية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يشير بابتيست هانكوارت المنسق الأول لمنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن - وهي هيئة جماعية تضم ٦١ منظمة غير حكومية دولية - إلى أن التحول من الإغاثة الإنسانية إلى إعادة الإعمار والانتعاش كان بطيئًا في المنطقة. ***"في الأردن، لدينا نظام إغاثة إنسانية مكلف للغاية مصمم لحالات الطوارئ الملحة وليس برنامجًا إستراتيجيًا لمدة ١٠ سنوات لأزمة اللاجئين الممتدة. ونحن نرى أنه يتوجب على منظمات المجتمع المدني والحكومة القيام بتدخلات برنامجية أكثر استدامة"***. وفي لبنان، يتجلى الافتقار إلى حلول مستدامة في دعم اللاجئين. إذ يعاني اللاجئون في المخيمات اللبنانية كل عام من شح وقود التدفئة والطاقة، فضلًا عن المأوى غير المناسب الذي يعرضهم لظروف جوية قاسية [٢٥]. وفي ظل عدم وجود حلول سكنية ملموسة لاستبدال الخيام، فإن محنة اللاجئين على أساس سنوي تؤكد هذا الخلل القائم بين دعم الإغاثة وحلول التنمية المستدامة.

[٢٥] السلطات اللبنانية تعرقل حل أزمة الفيضانات في مخيمات عرسال للاجئين السوريين. (٢٠٢١). عنب بلدي.
https://english.enabbaladi.net/archives/2021/02/lebanese-authorities-hinder-solution-to-flooding-crisis-in-arsal-camps-for-syrian-refugees/

أثار أحمد عوض من مركز الفنيق في الأردن مخاوف منظمات المجتمع المدني من "التفكير الذي يحركه السوق" في وضع أجندة البرامج من خلال أولويات التمويل التي تحركها الجهات المانحة والتي تملي على منظمات المجتمع المدني أجندة التعافي. وتؤكد الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني على دور الجهات المانحة في تعزيز تقلص الفضاء المدني وديناميكية القوة غير المتكافئة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة من المنح مما يؤثر على استقلالية الأخيرة في وضع الأجندة [٢٦]. وأشار عوض إلى ***"منظمة واحدة قامت بتغيير كامل بمقدار ١٨٠ درجة في اتجاه برامجها لمجرد الحصول على التمويل للاجئين"***. ولكي يكون لدى منظمات المجتمع المدني خطط التعافي اقتصادي مستقلة نابعة من المجتمع، وجب تغيير ديناميكية القوة من خلال الالتزام الأقوى والتنفيذ المنهجي للأجندة المحلية.

ومع ذلك، فقد تمثل أحد التداعيات الإيجابية لوباء كورونا في الوعي المتزايد لدى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور بأن النّهج الحالية - العمل الخيري والإغاثي - التي تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية لن تكون كافية في سياق التقلبات والأزمات المتكررة. إذ إن تمكين المجتمعات والجماعات من الخروج من دائرة الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق سبل العيش المستدامة يتطلب إعادة ضبط النظام الحالي واعتماد حلول تنموية مستدامة.

إطار ١: المحلية Localization من منظور إقليمي

لقد كانت القمة العالمية للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦ في اسطنبول منعطفًا فريدًا وقعت فيه الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية الدولية على أجندة الإصلاح والمبادئ المعبر عنها في ١٠ التزامات لتحسين كفاءة وفعالية وشمولية إيصال المساعدات الدولية – إذ كانت "الصفقة الكبرى" التي تضع الموارد في أيدي أولئك الذين يحتاجون إليها.

ما الذي تعنيه المحلية؟

يعدّ مصطلح المحلية واحدًا من المصطلحات المختلف بشأنها، والتي يتم التأمل فيها بقوة حسب السياق والجهات الفاعلة. فبالنسبة لبعض الجهات المانحة، يمكن أن يساء فهم مصطلح المحلية بأنه مجرد زيادة التمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني، أو زيادة تمثيل الموظفين المحليين في المكاتب الدولية على مستوى الدولة على سبيل المثال، مع إغفال الجانب الآخر منه المتمثل في بناء القدرات المستدامة للجهات الفاعلة المحلية والأجندة التحويلية – فهو عكس التدويل من خلال قدرات جماعية محلية أقوى. ومع ذلك، فإن مصطلح المحلية يجسد بشكل أساسي أي جهود لزيادة مشاركة وتمثيل وقيادة الجهات الفاعلة المحلية استجابةً للجهود المبذولة للتعامل مع مختلف الأزمات الإنسانية وإجراء التدخلات الإنمائية.

[٢٦] اشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠١٩). مرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية - تقرير ٢٠١٩.
https://civicspace.annd.org/regional_reports/2019

كيف يعمل المجتمع المدني العربي على دفع عجلة المحلية؟

تتمثل إحدى الفجوات الأكثر وضوحًا في تنفيذ المحلية من منظور السياسات والممارسات في التأثير الضئيل المحدود للالتزامات من مستوى صنع القرار إلى الموظفين الدوليين العاملين في المنطقة، فضلًا عن المشاركة المحدودة وتوعية الجهات الفاعلة المحلية بإصلاح أجندة المساعدات. فعلى سبيل المثال، لا يفهم الموظفون الدوليون العاملون في المنطقة بوضوح كيفية تفسير وتنفيذ المحلية، في حين أن الجهات الفاعلة المحلية قد لا تبذل جهودًا رامية لعكس التدويل أو قد يعوقها ديناميكيات القوة التي تعزز عدم تكافؤ القوى.

كما تلعب بعض منظمات المجتمع المدني العربية، وخاصة المعنية بدعم البنية التحتية، دورًا استراتيجيًا في سد هذه الفجوة من خلال توفير الأدلة، والتنسيق بين الجهات الفاعلة المدنية، وتنظيم الاجتماعات التي تجمع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المانحة وأصحاب العلاقة المحليين. وقد كان رصد وتقييم تنفيذ الالتزامات الموقعة في "الصفقة الكبرى" على المستوى القطري إحدى الطرق التي يعمل بها المجتمع المدني والمنظمات المعنية بدعم البنية التحتية على تعزيز عملية الانكفاء المحلي. ويلاحظ أيضًا تدخلات الدعوة حيث تدعو منظمات المجتمع المدني إلى تمثيل أفضل للجهات الفاعلة الوطنية في هياكل التنسيق وصنع القرارات المتعلقة بالمساعدات.

ما أثر الأزمات المتكررة في المنطقة على المحلية؟

سواء تعلق الأمر بأزمة اللاجئين السوريين أو أزمة كورونا أو الأزمات الأخرى في المنطقة، فقد استمرت جميع الأزمات في التأكيد على استجابة الخطوط الأمامية للجهات المدنية المحلية وسرعة تحركها وقربها من المجتمعات المتضررة من الأزمات. وقد أصبحت الصلة المباشرة بين استجابة الجهات المدنية للأزمات والحاجة إلى تطوير نظام مساعدات أكثر استجابة محليًا أكثر وضوحًا بمرور الوقت ومع تكرار الأزمات. إذ يؤكد بعض المحللين أن استجابة القطاع المدني لأزمة كورونا قد نجحت في تحطيم واحدة من أكثر الروايات الراسخة التي تعوق المحلية وهي الأسطورة القائلة بأن المنظمات المحلية أكثر مخاطرة من المنظمات الدولية. ففي لبنان، على سبيل المثال، على الرغم من أن المحلية يمكن أن يفقد زخمه في كثير من الأحيان، فقد دفع انفجار ميناء بيروت بأجندة المحلية إلى تصدر حوار المجتمع المدني المحلي والحكومة والجهات المانحة.

المصادر: مقابلات المشاركين في الدراسة. عبد التواب ج. (٢٠٢١، ٢ آب). المحلية في ضوء الدروس المستفادة من أزمة كورونا. https://ardd-jo.org/Blogs/localization-in-light-of-lessons-learned-from-covid-19؛ النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. (٢٠٢٠). تعزيز المحلية في الأردن: التعزيز والدعم لا يحل محلًا أو يقوض. https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/ardd94d08.appspot.com/o/publications%2Fegxmvjym08.pdf?alt=media&token=48a3b9d1-f3e8-4f6b-90ed-1070004f28e0؛ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. الصفقة الكبرى (الموقع الرسمي). https://interagencystandingcommittee.org/grand-bargain

معبد الكرنك، مصر

٢ دور الفضاء المدني

٢,١. هل تقلص الفضاء المدني؟
٢,٢. التعقيدات في الإطار القانوني

٢.١.١ هل تقلص الفضاء المدني؟

سؤال إرشادي رئيسي

هل هناك تقلص في الفضاء المدني وكيف يؤثر على عملك؟

بشكل عام، أفاد جميع المشاركين في الدراسة بأنهم عملوا في فضاء مدني مقيَّد ومتقلص، مع عدم وجود تأثير كبير لأزمة كورونا على هذا التقلص في مصر أو لبنان، إذ لم تؤد الأزمة إلا إلى تسليط الضوء على التحديات في البيئة الممكِّنة، وكذلك الفجوات في تقديم الخدمات الحالية. ومن ناحية أخرى، شهد كل من الأردن وفلسطين المزيد من الإجراءات التقييدية التي أثرت على منظمات المجتمع المدني خلال أزمة فيروس كورونا. ففي الأردن، فرض تطبيق قوانين الطوارئ قيودًا على الحركة وحرية التعبير [٢٧]. وتجلت قيود حرية التعبير في الوقت الذي كان فيه الوصول إلى المعلومات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا يخضع لرقابة صارمة، فعلى سبيل المثال، تم تعليق إصدار الصحف المطبوعة. وشملت القيود الأخرى رفض الموافقات على التمويل من قبل لجنة المجلس الوزاري المسؤولة عن موافقات [٢٨] تمويل منظمات المجتمع المدني. وفي فلسطين، تم تطبيق القيود على الحركة والحظر بشكل أكثر صرامة، لا سيما في غزة المحاصرة بالأصل مما أثر على وصول موظفي الإغاثة الإنسانية [٢٩].

ويشمل تجسيد الفضاء المدني المقيِّد زيادة السمة غير الرسمية حيث اختارت المزيد من المبادرات - لا سيما تلك التي يقودها الشباب والقائمة على المجتمع - عدم التسجيل، أو تسجيل المؤسسات في الخارج بالنسبة لتلك المنظمات التي لديها وسائل للقيام بذلك، أو إغلاق منظمات بأكملها أو إيقاف عملياتها جزئيًا، أو في أسوأ السيناريوهات سجن قادة منظمات المجتمع المدني كما في حالة فلسطين. وقد تم تحديد التعقيدات في الإطار القانوني والحصول على التمويل على أنها أكثر السمات تقييدًا للفضاء المدني. وقد تم تناول كلتا القضيتين بمزيد من التعمق في القسمين الفرعيين التاليين.

[٢٧] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (٢٠٢٠). الأردن - الفضاء المدني.
http://www.civilsociety-jo.net/uploads/637748928141307693.pdf

[٢٨] المرجع نفسه، ٢٠٢٠.

[٢٩] شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. (٢٠٢٠، ١١ أيلول). ارفعوا الحصار عن غزة [خبر صحفي].
https://www.pngo.net/?p=3119&lang=en

٢.١.٢ التعقيدات في الإطار القانوني

سؤال إرشادي رئيسي

كيف يؤثر الإطار القانوني على إنشاء وعمل المجتمع المدني؟

يعتبر الإطار القانوني الذي يحكم الجمعيات المدنية في البلدان الأربعة معقدًا بالنظر إلى مجموعة القوانين - التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التجمع المدني - وتعدد هيئات الرقابة التي تنفذ هذه القوانين. وتعدّ التشريعات الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على عمل المجتمع المدني في البلدان الأربعة بشكل أساسي قوانين الجمعيات، وإلى حد أقل قوانين غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب، وقانون الشركات غير الربحية (في حالة الأردن وفلسطين) وقوانين التجمعات العامة، وقانون العقوبات في مصر (قانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧) والأردن (قانون ١٦ لسنة ١٩٦٠) [٣٠]، وقانون التجمعات العامة الأردني (٢٠٠٤) المعدل في ٢٠١٢.

وعلى مدى العقد الماضي، تم تعديل الإطار القانوني الذي يحكم المجتمع المدني إما من خلال إدخال قوانين جديدة للجمعيات أو إخضاعه لإصلاحات تدريجية. ففي مصر، حل القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ محل قانون ٢٠١٧، مع اعتبار هذا الأخير أحد أسوأ قوانين الجمعيات في مصر وفقًا لبعض المحللين ببنوده العقابية غير المتناسبة والمتطلبات التنظيمية المفرطة. وفي الأردن، حقق المجتمع المدني تقدمًا في إصلاح بعض جوانب قانون الجمعيات. وعلى الرغم من بعض المراسيم واللوائح التنفيذية التقييدية التي أدخلتها الحكومة على فترات متقطعة، يعتبر القانون الفلسطيني للجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية (القانون ١ لعام ٢٠٠٠) أحد أفضل القوانين في المنطقة [٣١]، في حين يوفر القانون العثماني في لبنان لعام ١٩٠٩ إطارًا قانونيًا واسعًا للعمل المدني يتجلى في مساحة أكثر ليبرالية للعمل المدني.

[٣١] قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (٢٠١٥). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام ٢٠١٥. ترانستك.
https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2015/pal_csomapping__2015.pdf

القوانين الرئيسية التي تحكم الحق في إنشاء الجمعيات

مصر

قانون تنظيم ممارسة العمل المدني (قانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩)

الأردن

قانون الجمعيات (قانون ٥١ لسنة ٢٠٠٨)؛ القانون المعدل لقانون الجمعيات (قانون ٢٢ لسنة ٢٠٠٩).

لبنان

القانون العثماني لعام ١٩٠٩

فلسطين

قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية (قانون ١ لسنة ٢٠٠٠).

في حين أن هناك أربعة عناصر رئيسية لقوانين الجمعيات التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع المدني - وهي البنود التي تؤثر على التسجيل وجمع الأموال والإبلاغ والحل، فإن الأدبيات المتعلقة بالفضاء المدني والمقابلات التي أجريت لهذه الدراسة تؤكد أنه في معظم الحالات لا تكمن المشكلة في قوانين الجمعيات نفسها بقدر ما تكمن في طريقة تفسيرها وتنفيذها من قبل هيئات الرقابة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، كان التحدي الطويل الأمد للمؤسسات والجمعيات في مصر والأردن، وبدرجة أقل في فلسطين ولبنان، التي تتبع نظام الإخطار بالتأسيس (ويسمى أيضًا نظام الإعلان)، هو عملية التسجيل المرهقة والتقديرية التي غالبًا ما تكون طويلة وتتضمن متطلبات توثيق متعددة. ففي لبنان، على الرغم من أن القانون العثماني لعام ١٩٠٩ يسمح بتشكيل الجمعيات عن طريق الإخطار، إلا أنها تخضع عمليًّا "لمتطلبات التصريح المسبق [٣٢] " وقد يستغرق الأمر أيضًا شهورًا وفي بعض الحالات سنوات حتى تقوم السلطة التنظيمية بتسليم إيصال إخطار، فمن دون استلام الإخطار، لا يمكن للمؤسسات فتح حساب مصرفي. ويتمثل أحد الجوانب التي تم تعديلها في القانون المصري ١٤٩ لعام ٢٠١٩ في إدخال نظام التسجيل عن طريق الإخطار الذي يحدد مهلة ٦٠ يومًا لوزارة التضامن الاجتماعي – وهي السلطة التنظيمية الرئيسية للمجتمع المدني - لتقديم إخطار خطي، ليحل محل الشرط القائم منذ زمن بعيد للتسجيل المسبق. وقد لاحظ خبراء المجتمع المدني حدوث تحسن في تسجيل منظمات المجتمع المدني. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، غالبًا ما تتأثر قرارات التسجيل بما إذا كانت المنظمة تتماشى مع أجندات السلطة الوطنية الفلسطينية أو حركة حماس. إذ تجد المنظمات المشتبه في ارتباطها بحركة حماس صعوبة أكبر في التسجيل في الضفة الغربية [٣٣] . ويظل تسهيل تسجيل منظمات المجتمع المدني من خلال اعتماد وتطبيق أنظمة الإخطار عنصرًا أساسيًا مفقودًا لتكوين بيئة ممكِنة.

[٣٢] المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح. مرصد الحرية المدنية: لبنان.
https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/lebanon

[٣٣] المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح. مرصد الحرية المدنية: فلسطين.
https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/palestine

> لقد خسرنا مليون دولار أمريكي في برنامج مشترك للتمكين الاقتصادي للمرأة مع الأمم المتحدة. وقد أمضينا شهورًا نتفاوض مع الحكومة لكنها لم تعترف بالفائدة من البرنامج. لقد فقدنا المنحة التي كانت تأتي من منظمة تابعة للأمم المتحدة تمتلك مصداقية لدى الحكومة.
>
> **مشارك في الدراسة من الأردن.**

ويتفق أغلبية المشاركين في الدراسة أن القيود التنظيمية على الحصول على التمويل الأجنبي والقيود المصرفية هي العوائق الرئيسية أمام عمل المجتمع المدني - باستثناء فلسطين حيث لا يوجد نظام للموافقة على التمويل الأجنبي. ولا تمثل القوانين التي تنظم التمويل التحدي الأكبر في حد ذاتها، بل هي عمليات الموافقة على التمويل الطويلة والمرهقة. وتشترك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في كل من مصر والأردن في القلق بشأن التأخير في منح الموافقات وعبء التوثيق. وفي مصر، تتطلب المادة ٤٧ من القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ إخطار وزارة التضامن الاجتماعي قبل استلام الأموال الدولية بمعلومات مستفيضة حول الجهة المانحة والأموال والأنشطة التي سيتم تمويلها والميزانية التفصيلية ودراسة الجدوى. وبالمثل في الأردن، ينص القانون رقم ٥١ على أن جميع التبرعات والهبات والمنح أو غيرها من أشكال التمويل تخضع لموافقة مسبقة وإخطار من مجلس الوزراء، وهو هيئة رقابية رئيسية على حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل الدولي. كما يلزم نموذج طلب شامل مع العديد من الوثائق الداعمة، بما في ذلك معلومات مفصلة عن المشروع المراد تمويله، ومؤشرات المتابعة والتقييم وكيفية ارتباط المشروع بالأهداف الوطنية والإنمائية للأردن [٣٤] .

في حالة الشركات غير الهادفة للربح، فإنها تتيح عمومًا مساحة أكبر للنشاط المدني ما لم يكن هناك طلب للحصول على تمويل دولي حيث يكون لوزارة التجارة والصناعة السلطة التقديرية الكاملة في الرفض أو الامتناع. وفي فلسطين أيضًا، تمت إضافة موافقة وزارة الاقتصاد على التمويل الأجنبي إلى قانون الشركات غير الربحية. وهناك العديد من الأمثلة لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية التي فقدت أموالاً بسبب التأخير في منح الموافقات في كلا البلدين، ولكن هناك جهود أقل لتوثيق هذه الوقائع وتأثيرها على المستوى التنظيمي والقطاعي والكلي. وهنا تتمثل بشدة أهمية الحاجة إلى تبسيط المتطلبات الإجرائية للموافقة على التمويل على المستوى الدولي.

كما تساءل المشاركون في الدراسة أيضًا عن التطبيق غير العادل لقوانين التمويل التي تضر بالمنظمات الأصغر، ولكنها أيضًا تشوه سمعة المنظمات الأكبر التي لها عقود من تاريخ العمل الراسخ. فقد شهدت بعض منظمات المجتمع المدني تأخيرات في الموافقة على التمويل استغرقت في بعض الحالات سنوات أدت إما إلى فقدان الأموال والجهات المانحة، أو تقليص حجم العمليات، أو إنهاء البرامج، أو في أسوأ الحالات إغلاق المنظمات. مع أنها اعتمدت على تحويل موارد التمويل الداخلية وموارد المنظمة للتنفيذ حتى تتم الموافقة على التمويل، وكان ذلك فقط في حالات قليلة، لا سيما في المنظمات الأكثر رسوخًا والأفضل مواردا.

ودون استثناء، أدت القيود المصرفية إلى تقييد حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل والتمويل عبر الحدود في ظل اعتبار الإطار التنظيمي لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال المحرك الرئيسي وراء هذه الممارسات التقييدية. وتوجد تفاوتات في تطبيق قوانين غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب في الممارسة العملية التي تقيد فتح الحسابات المصرفية من قبل منظمات المجتمع المدني وتؤثر بشدة على تدفق التمويل عبر الحدود.

[٣٤] المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح. مرصد الحرية المدنية: الأردن.
https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/jordan

قد أفاد بعض المشاركين في الدراسة بأن القيود المصرفية تتجاوز متطلبات مجموعة العمل المعنية بالعمليات المالية لمكافحة الإرهاب FATF. ففي فلسطين، يعد تجميد الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني أداة تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتقييد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والتضييق عليها. كما كان للأزمة المصرفية في لبنان في عام ٢٠١٩ تأثير واسع النطاق على تقييد حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل، حيث لم يقتصر الأمر على عدم تمكن منظمات المجتمع المدني من الحصول على الودائع، ولكن أيضًا لم يكن بإمكان مواطني الطبقة الوسطى الذين هم الممولون الرئيسيون للأعمال الخيرية الحصول على الأموال. وتعتبر "الدولرة[٣٥]" والأنظمة المصرفية من القضايا الكبرى في السياق اللبناني. وتخضع منظمات المجتمع المدني "لفحوصات شديدة" من قبل البنوك اللبنانية على أساس الشفافية ومحاربة الإرهاب[٣٦]. وقد واجه ما يقرب من نصف المشاركين في استطلاع شمل ١١٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومبادرات لبنانية قيودًا مصرفية – تمثلت في قيود خاصة على حسابات العملات الأجنبية، ورسوم إضافية على عمليات التحويل والسحب وانخفاض قيمة العملة المرتبطة بعمليات السحب - والتي أثرت على تقديم المساعدة والعون من يناير (كانون الثاني) حتى مارس (آذار) ٢٠٢١ في حالة إغلاق ارتبطت بأزمة كورونا وحالة الطوارئ[٣٧]. وفي فلسطين، تنتشر الممارسات المصرفية التقييدية. ومن الأمثلة على ذلك تجميد الحسابات المصرفية لـ ٨٠ منظمة مجتمع مدني فلسطيني في نوفمبر(تشرين الثاني) ٢٠٢١[٣٨]. وفي الأردن، أظهر مسح لـ ٦٨٠ جمعية مدنية أن أكثر من ٥٠٪ من المنظمات التي شملها الاستطلاع تواجه عوائق في فتح حسابات مصرفية لمنظماتها[٣٩].

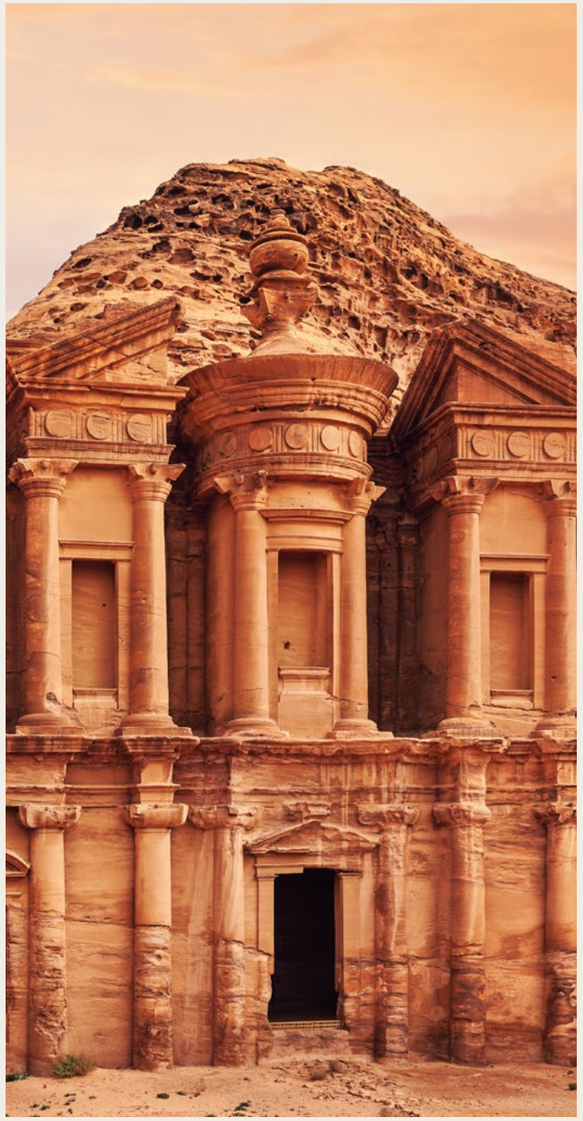

البترا، الأردن

[٣٥] مصطلح يستخدم ليعكس استخدام الدولار الأمريكي بدلًا من العملة المحلية لإجراء المعاملات.

[٣٦] أبي ياغي، م.ن. يمين، ل. وجاغارناثسينغ، أ. (٢٠١٩) المجتمع المدني في لبنان: فخ التنفيذ. المركز المعرفي التابع للمجتمع المدني، ١ (١).
https://civilsociety-centre.org/paper/civil-society-lebanon-implementation-trap

[٣٧] دعم لبنان. (٢٠٢١). موجز: مبادرات التضامن والفضاءات المدنية والعملياتية لمنظمات المجتمع المدني في لبنان خلال فترة الإغلاق في الفترة من كانون الثاني إلى آذار ٢٠٢١.
https://civilsociety-centre.org/paper/digest-solidarity-initutions-and-csos-civic-operational-space-lebanon-during-lockdown-january

[٣٨] رار إغلاق الحسابات المصرفية لمنظمات المجتمع المدني المسجلة في غزة. (٢٠٢١، ٤ تشرين الثاني). شبكة أخبار القدس.
https://qudsn.net/post/187888/

[٣٩] غالبية منظمات المجتمع المدني تطالب بإصلاح اللوائح للحصول على التمويل الأجنبي. (٢٠٢١، ٢٨ نيسان). الغد.
https://alghad.com/

وتشكل الاختصاصات المتداخلة بين هيئات الرقابة والتنسيق المحدود إلى حد ما عقبة رئيسية أخرى. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية العاملة في فلسطين الوثائق ذاتها إلى وزارات مختلفة مما يثير مسألة التنسيق المحدود وتبادل المعلومات بين الوزارات[٤٠]. ويوضح شكل ٦ مستوى الرقابة التي تمارسها مختلف الهيئات. ومن دواعي القلق الأخرى ذات الصلة، متطلبات الإبلاغ المفرطة المفروضة على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والعطاء الاجتماعي. ففي فلسطين، لا تقدم المنظمات الصغيرة والمتوسطة تقارير منتظمة عن أنشطتها أو تنظم تقارير مالية مدققة. وفي هذه الحالة، يوصى بشدة بتبسيط دور هيئات الرقابة واعتماد متطلبات إبلاغ أخف للمنظمات الأصغر.

شكل ٦: تعدد وتداخل أدوار هيئات الرقابة في فلسطين

المصادر: مان ترانسبارنسي فلسطين. (٢٠١٦). مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين.
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/a53f8d12569426bd-2084c5fbf51fa303.pdf

[٤٠] أمان ترانسبارنسي فلسطين. (٢٠١٦). مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين.
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/a53f8d12569426bd2084c5fbf51fa303.pdf

ومع ذلك، فإن الجهود التي يقودها المجتمع المدني للدعوة إلى تهيئة البيئة الممكِّنة، حتى لو كانت جهودًا مشتتة، كانت سمة مستمرة للنشاط المدني في البلدان الأربعة. ففي لبنان، تجري مناقشات لاستبدال القانون العثماني بالعمل المدني، حيث أشار ممثلو المجتمع المدني والجهات المانحة إلى ازدهار النشاط المدني بعد انتفاضة ٢٠١٩ في لبنان. وهناك تفاؤل بأن الحوار الوطني لعام ٢٠٢٢ الذي بدأ في مصر سيخلق مساحة أكبر للحوار السياسي بين الدولة والمجتمع المدني. وفي فلسطين، يواصل المجتمع المدني الدعوة للتغيير ونجح في الحد من فرض الممارسات التقييدية. ومع ذلك، شددت الجهات الفاعلة المدنية في البلدان الأربعة على أن الجهود المبذولة للدفاع عن الفضاء المدني الممكِّن لن تكون مجدية إلا إذا كانت هناك قبل كل شيء دلائل على بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني. وقد تم توضيح أولويات العمل الأخرى في جدول الأعمال من أجل فضاء مدني أكثر قدرة على التمكين في الشكل ٧.

الشبكة المصرية للتنمية المتكاملة

شكل ٧: الاولويات لتحقيق بيئة ممكنة

مجالات العمل الرئيسية

لإصلاح الإطار القانوني:

- بناء الثقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات من خلال التعليم والحوار.
- توثيق الأثر والخسائر الناجمة عن القيود التي تفرضها لوائح الحصول على التمويل على المستوى التنظيمي والقطاعي والكلي.
- تسهيل تسجيل منظمات المجتمع المدني من خلال اعتماد وتطبيق أنظمة الإخطار.
- تبسيط المتطلبات الإجرائية للموافقة على التمويل الدولى، واعتماد إجراءات أكثر شفافية في الموافقات على التمويل.
- تبسيط دور هيئات الرقابة، واعتماد متطلبات إبلاغ أقل وأيسر، خاصة للمنظمات الأصغر.

٣

خلق القوة الدافعة للتغيير وتهيئة فضاء مدني ممكِن

٣,١. ميدان العمل الأول: توفير الأدلة المؤيدة، وتبادل المعلومات
٣,٢ ميدان العمل الثاني: تشكيل الائتلافات، ودعاوى المناصرة والتأييد الجماعية
٣,٣ ميدان العمل الثالث: التمويل المستدام للمجتمع المدني

يعتمد تكوين فضاء مدني أكثر قدرة على تمكين المجتمع المدني على قدرة هذا المجتمع على تنظيم نفسه بشكل جماعي للتأثير على السياسات والإصلاحات التنظيمية. وسيتطلب القيام بذلك، بشكل فعَّال، توفير الأدلة وتوثيق الممارسات الفعَّالة لمنظمات المجتمع المدني ودور الفضاء المدني في التأثير على تلك الممارسات. وتستند كل الاستراتيجيات السابقة على افتراض استدامة المجتمع المدني - كل من المنظمات الفردية والهيئات التمثيلية - واعتماد ممارسات التمويل المستدام من أجل تحقيق النمو والقدرة على التكيُّف للمجتمع المدني. وسيتم دراسة كل من مسارات الإصلاح هذه بمزيد من التفصيل هنا.

٣.١.٠ ميدان العمل الأول:
توفير الأدلة المؤيدة، وتبادل المعلومات

في السنوات الأخيرة، شهدت البنية التحتية للبيانات الخاصة بالعطاء الاجتماعي والقطاع المدني العربي تقدمًا كبيرًا. فقد أدى نمو وسائل الاتصال الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات السحابية إلى تسهيل جمع البيانات وتبادل المعلومات داخل القطاع ومع الجمهور. ويعدّ تطوير قواعد البيانات الرقمية، على المستويين الإقليمي والوطني لمنظمات المجتمع المدني وأنشطتها، أحد المجالات التي تشهد تقدمًا كبيرًا، فضلًا عن المسوح المتعلقة بقضايا محددة. ويقدم الجدول ٢ تفاصيل عن بعض قواعد بيانات المجتمع المدني القطاعية الرئيسية. ويتم تمويل معظم قواعد البيانات هذه من قبل جهات مانحة دولية مع منظمات دعم البنية التحتية التي تلعب دورًا رائدًا أيضًا. هذا بالإضافة إلى الجهود التي بادرت بها الحكومات بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن وقاعدة بيانات منظمات المجتمع المدني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في مصر والتي تم إطلاقها في عام ٢٠١٤ ويتم تحديثها حاليًا لتعكس متطلبات اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٩ لإنشاء قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر[٤١]. ومن ناحية أخرى، في لبنان وفلسطين، لا يتم نشر بيانات سجل المجتمع المدني. ولا يوجد سجل مركزي للمجتمع المدني اللبناني، حيث تسجل منظمات المجتمع المدني إما في وزارة الداخلية أو في الوزارات الأخرى ذات الصلة حسب نوع النشاط.

[٤٠] أكثر من ٤٥٠٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي: الحلو. (٢٠١٤، ٨ كانون الأول). ديلي نيوز ايجيبت. https://dailynewsegypt.com/2014/12/08/45000-ngos-register-ministry-social-solidarity-el-helw/

جدول ٢: قواعد البيانات الرقمية عن المجتمع المدنى العربي

اسم المنظمة	اسم قاعدة البيانات	البلدان	عدد منظمات المجتمع المدني	نوع المنظمة	المنظمة الداخلية	مجالات التدخل	النطاق الجغرافي	معلومات مالية	معلومات التواصل
مركز العلوم الاجتماعية والبحوث	"دليل مدني" دليل المجتمع المدني	لبنان	١,٣٠٠	✓		✓	✓		✓
مركز العلوم الاجتماعية والبحوث	دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن	الأردن	٢,٠٨٥	✓	✓	✓	✓		✓
مؤسسة آنا ليند	الشبكات الوطنية	المنطقة العربية	٤,٠٠٠	✓	✓	✓			✓
وزارة التنمية الاجتماعية	سجل منظمات المجتمع المدني	الأردن	٦,٦٤٨	✓		✓	✓		✓
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية	بوابة المنظمات غير الحكومية	المنطقة العربية	٣,٨٣٠	✓		✓	✓		✓

ملحوظة: * لا يشمل الاتحادات والنقابات ونوادي الشباب والاتحادات والغرف.

مسجد قبة الصخرة، فلسطين

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر خريطة الدراسة هذه استخدام الأدلة والأبحاث لقياس تأثير الأزمة وتوجيه عمل المجتمع المدني. فمنذ بداية أزمة كورونا، سعت بعض منظمات المجتمع المدني والمؤسسات إلى إجراء تقييم للاحتياجات وتحليل الموقف لتحديد احتياجات الطوارئ المجتمعية والفجوات. وبعد ذروة الأزمة، سعت الجهات المانحة ومنظمات دعم البنية التحتية إلى تحديد وتقييم تأثير الأزمة من منظور المستوى الكلي (مثل الفضاء المدني والبطالة وأنظمة الحماية الاجتماعية)، وتأثيرها على الفئات المستضعفة (مثل اللاجئين، والمعوّقين، والعمال المهاجرين، والنساء، وكبار السن) والبحوث الخاصة بقضايا محددة (مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، واحتياجات التعليم الرقمي). وقد قدمت هذه الدراسات بعض الأفكار القيِّمة عن حالة المجتمع المدني في سياق الجائحة وفجوات القطاع الاجتماعي.

وتتيح المشاركة، على مستوى القاعدة الشعبية، للمجتمع المدني مع المجتمعات والمشاكل الاجتماعية إمكانات هائلة لتوفير البيانات والمعلومات التي يمكن أن توجِّه ممارسات أكثر فاعلية، ليس فقط للمنظمات نفسها ولكن أيضًا للحكومة الوطنية والمحلية. ففي فلسطين،يمكن القول إن الخبرة الفنية لمنظمات المجتمع المدني التي تراكمت على مدى سنوات من الخبرة على أرض الواقع تتجاوز القاعدة المعرفية للحكومة في العديد من مجالات السياسة، مثل الزراعة والصحة والتعليم، كما أنها تحدد المواقع التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني في الدعوة القائمة على الأدلة[٤٢]. ومع ذلك، فإن إجراء البحوث هوأحد أكثر الجوانب التي يتم تجاهلها في عمل المجتمع المدني، لا سيما بين المنظمات الأصغر والمنظمات المجتمعية، وهو ما يفسر إلى حد كبير التنسيق المحدود والازدواجية في العمل. فعلى سبيل المثال، يُظهرمسح استجابة منظمات المجتمع المدني في انفجار ميناء بيروت أن الغالبية العظمى من المستجيبين (٦٣٪) لم يجروا بحثًا للاحتياجات مما أدى إلى التداخل والازدواجية[٤٣]. كما أن إطلاق دور البحث وتوفير الأدلة يتراجع بسبب نقص التمويل والاستثمار في القدرات البحثية، فضلًا عن الفهم المحدود لدور البحث في دعم مصداقية وشرعية عمل المجتمع المدني. وتؤكد ماري نويل أبي ياغي من مركز العلوم الاجتماعية والبحوث في لبنان أن: ***"نقص البحوث يضع علامة استفهام كبيرة على شرعية عملهم. إذ إن وجود ادعاء بأنك تعرف الاحتياجات لأنك من المجتمع أو الحي يقوض موضوعية البحث وكيف أنه يلقي الضوء على قضية قد لا تدركها من موقعك"***.

[٤٢] قسطنطيني، ج.، وسلامة، إ. (٢٠١٥). مسح دراسة المجتمع المدني في فلسطين - تحديث التقرير النهائي لعام ٢٠١٥. ترانستك. https://eeas.europa.eu/archives/delegations/westbank/documents/news/2015/pal_csomapping_2015.pdf

[٤٣] دليل مدني. (٢٠٢٠). الاستجابة لانفجار بيروت. https://daleel-madani.org/beirut-blast-response

كما أن الافتقار إلى البيانات التمثيلية على المستوى القطري والإقليمي المتعلقة بقطاعات التدخل والتمويل والاستثمارات الخاصة بالعطاء الاجتماعي العربي ومنظمات المجتمع المدني وقياس الأثر تمثل فجوة استراتيجية رئيسية تم التأكيد عليها. وما يفسر هذه الفجوة هو الاستثمار المحدود في القدرات البحثية لمنظمات دعم البنية التحتية لتنظيم أساليب متعمقة لجمع البيانات. وعلى الرغم من أن ممارسات منظمات المجتمع المدني الفردية تشير إلى التبني المتزايد للممارسات القائمة على الأدلة وتبادل المعلومات، إلا أن ثقافة الشفافية الناشئة بين المجتمع المدني والتي عززها الافتقار إلى المتطلبات التنظيمية لتبادل المعلومات علنًا تلعب دورًا قويًا. فقد أشارت إنجي محمد، خبيرة المجتمع المدني من مصر، إلى أنه ***"لا يوجد متابعة وتقييم، أو تقييم للأثر لإظهار ما إذا كان عمل منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى نتائج إنمائية إيجابية. وليس لدينا بيانات حول ما إذا كانت حياة الناس قد تحسنت. بل لدينا مؤشرات وأرقام على مستوى المخرجات فقط. فمنظمات المجتمع المدني التي تجري الدراسات لا تنشرها خوفًا من قضايا المساءلة"***.

وفرص الوظائف الشاغرة. ومع ذلك، تظل وجهات النظر والممارسات هذه هي الاستثناء وليس القاعدة في البلدان الأربعة، على الرغم من أن البحوث التجريبية حول العطاء تشير بوضوح إلى أن المانحين العرب يعتبرون الشفافية في مؤسسات العطاء والعمل الخيري أمرًا مهمًا في قرارات منح العطاء.

وفي حين أن نشر المعلومات حول تدخلات منظمات المجتمع المدني هو فرصة لبناء الثقة في منظمات المجتمع المدني، فإن الخوف من التدقيق والمساءلة يميل إلى تقييد مؤسسات العطاء العربي والمجتمع المدني من مشاركة نتائج عملهم وقياس الأثر.

وفي فلسطين، يدعو المدافعون عن توفير بيئة عمل أكثر شفافية لمنظمات المجتمع المدني إلى أن يرخص قانونًا لمنظمات المجتمع المدني بأن تفصح عن تقاريرها المالية والسنوية علنًا، مع ذكر مصادر التمويل والبيانات المتعلقة بأنشطتها[٤٤]. وفي لبنان، تنمو عضوية المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في "دليل مدني" بشكل مطرد مع مشاركة أكثر شفافية للمعلومات التنظيمية الداخلية، والمشتريات،

[٤٤] أمان ترانسبارنسي فلسطين. (٢٠١٦). مساءلة المنظمات الدولية غير الحكومية في فلسطين. الرقابة الداخلية والخارجية (تقرير رقم ١٧٨). https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2021/01/14/المساءلة-في-منظمات-المجتمع-الأهلي-web-1610609267

وفي حين أن الشفافية وتبادل المعلومات من قبل مؤسسات العطاء والجمعيات الخيرية هما شرطان ضروريان للمساءلة والثقة العامة، إلا أنهما ليسا كافيَين. إذ تشرح المكاوي، المديرة الإقليمية السابقة لمؤسسة فورد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنه يجب علينا الانتباه إلى التصورات المجتمعية، إذ إن هناك وجهة نظر مشتركة على نطاق واسع مدفوعة من وسائل الإعلام السائدة ووسائل التواصل الاجتماعي، مفادها أن الثروة الخاصة لا يمكن الوثوق بها لتحقيق المصلحة العامة. وهناك أيضًا تصوّر بأن منظمات المجتمع المدني التي تتلقى منحًا من مؤسسات العطاء غير كفء وفاسدة، مما يطرح تعقيدًا في السياق المجتمعي يجب علينا مراعاته مع الاستمرار في الإصرار على الشفافية ومشاركة المعلومات. فعلى سبيل المثال: ينشر منتدى المؤسسات العربية الداعمة ومركز جيرهارت في الجامعة الأمريكية بالقاهرة معلومات عن الأثر الإيجابي للعطاء الاجتماعي، والتي ينبغي أن تبدد القلق بشأن دور الثروة الخاصة في تحقيق المصلحة العامة. وتعد منحة مؤسسة فورد ومؤسسة أسفاري المقدمة لكلية الصحة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت مسعى مشترك لتوجيه وتدريب منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحسين الإدارة الداخلية والقدرات المؤسسية داخل المجتمع المدني. ***"لكي يكون الكشف عن البيانات مناسبًا للسياق، نحتاج إلى تصحيح الافتراضات حول المجتمع المدني والعطاء الاجتماعي بالإضافة إلى الإصرار على تبادل المعلومات والشفافية كمحركين للمساءلة والثقة."***

وتتضمن بعض الإجراءات الرئيسية التي يمكن أن تعزز الشفافية ما يلي: ١) بناء الوعي بأن العاملين في المجتمع المدني هم مهنيون يعملون لقاء أجر لتحديد و تلبية احتياجات معقدة. ٢) تحتاج منظمات دعم البنية التحتية إلى العمل مع القطاع على بناء الثقة في مؤسسات العطاء العربي ومنظمات المجتمع المدني من خلال دعم جمع البيانات وقياس الأثر الذي يحقق توازنًا بين متطلبات الحفاظ على خصوصية بيانات القطاع وضرورة تحقيق الشفافية. ٣) يجب الاعتراف بجهود منظمات المجتمع المدني في تعزيزها للبيانات، وتبادل النتائج إما من خلال بعض أشكال الاعتماد أو من خلال منحها جوائز تقديرية والثناء عليها من قبل الحكومة. ويعتبر الميثاق المهني الخاص بالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية (مدونة سلوك المؤسسات الاهلية الفلسطينية) مثالًا على مبادرة يقودها المجتمع المدني لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد.

وفي الوقت ذاته، تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الوصول إلى بيانات القطاع الاجتماعي. ويمكن لقوانين الحق في الحصول على المعلومات - والتي يشار إليها أيضًا باسم قوانين حرية المعلومات - أن تلعب دورًا أساسيًا في دعم منظمات المجتمع المدني للوصول إلى المعلومات من الحكومة شريطة أن يتم تنفيذ هذه القوانين بفاعلية، إذ إن الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي وإنفاق القطاع العام وخاصة على المستوى المحلي سيمكِّن منظمات المجتمع المدني من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاستثمارات التي يجب القيام بها، وكيفية التكامل مع الجهود الحكومية بشكل أفضل، أو على الأقل تجنب الازدواجية والتداخل في التدخلات الخاصة بالبرامج. ويُعد الأردن من أوائل الدول التي تبنت قانون الحق في الحصول على المعلومات في المنطقة، وانضم إليه لاحقًا لبنان في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في تنفيذ هذه القوانين. ففي بعض الحالات، يكون الافتقار إلى الوعي أو الفهم للشروط من قبل الخدمة المدنية هو العائق، بينما في حالات أخرى يكون العائق هو الافتقار إلى الالتزام وثقافة السلطة التقديرية[٤٥]. وفي مصر وفلسطين، كانت مناقشة مشروع القانون عملية مطولة. ومن شأن التعلم من الأمثلة الناجحة في المنطقة، مثل تونس، أن يقدم مسارات مستوحاة من المنطقة لصياغة والاعتماد التدريجي لقانون الحق في الحصول على المعلومات.

[٤٥] ك. شهيب، ومحمد السعداني (٢٠٢١، ٢٣ حزيران). قوانين الوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أضواء على الأردن وتونس ولبنان. معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط.
https://timep.org/explainers/access-to-information-laws-in-mena-spotlight-on-jordan-tunisia-and-lebanon//

الصورة للمؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة

ميدان العمل الثاني:
تشكيل الائتلافات، ودعاوى المناصرة والتأييد الجماعية

تتفق جميع الجهات الفاعلة المدنية التي تمت مقابلتها في هذه الدراسة على أن تشكيل الائتلافات والدعوة الجماعية هي وسائل مهمة لوضع أجندة السياسات المشتركة والدعوة للتغيير السياسي والتشريعي، فضلًا عن التمثيل في المنتديات المحلية والوطنية والدولية.

وتعتبر هذه الدراسة أن الائتلافات والدعوة الجماعية تعد تدخلًا استراتيجيًا رئيسيًا لإنشاء فضاء مدني ممكِّن من خلال البناء على الممارسات الجيدة الحالية كنقطة انطلاق.

شكل ٨: أدوار المجتمع المدني في صياغة السياسات وتنفيذها

إثارة القضايا أوتحديد المشاكل

بدء نقاش حول السياسة

التعبير عن مطالب السياسة،

اقتراح بدائل السياسة،

تقديم الأبحاث والأدلة

حشد الرأي العام ورفع الوعي ومراقبة
مراحل تنفيذ السياسة وأثارها على المجتمعات.

وفي البلدان الأربعة، نجح المجتمع المدني في بدء مناقشات سياسية حول قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية الاستراتيجية، وتبادل المعرفة، وفي بعض الحالات التحفيز على إجراء عمليات إصلاح السياسات من خلال تشكيل الائتلافات والدعوة الجماعية. وتضمنت هذه المشاركة في العديد من الحالات فترات متقطعة واستلزمت سنوات من توفير الأدلة والدعوة من أجل تحقيق التغيير. وفي مصر، عملت الحركات والجمعيات المدنية التي تقودها النساء بشكل خاص على مدى سنوات لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الفتيات) وتغيير التشريعات التي تؤثر على الأسرة والأحوال الشخصية للمرأة. وتقدمت ائتلافات المجتمع المدني في مصر بمشاريع قوانين مختلفة، بما في ذلك قانون بشأن حرية المعلومات[٤٦] وآخرها قانون الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من رعاية الوالدين مع توقعات بمشروع قانون ستقره الحكومة، في حين لعب المجتمع المدني الفلسطيني دورًا استباقيًا في مراقبة انتشار التطعيم ضد فيروس كورونا، من خلال تشكيل الائتلافات والمشاركة الإعلامية، ونجح في الضغط على الحكومة لمزيد من الشفافية في نظام توزيع اللقاح.

[٤٦] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (٢٠١٢). تقرير الاستدامة لمنظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/2012_MENA_CSOSI.pdf

علاوة على ذلك، فإن ائتلاف شروط مساعدات الاتحاد الأوروبي الذي نظمته المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والائتلافات الأخرى التي تعالج الممارسات الحكومية التقييدية أو تغيير السياسة الاجتماعية قد أظهر تأثيرًا وحقق قوة دافعة للتغيير. كما تمتلك مجموعات وائتلافات الدفاع عن النوع الاجتماعي في لبنان أيضًا تأثيرًا سياسيًّا ملحوظًا.

ومع ذلك، أشار محللو منظمات المجتمع المدني والمقابلات الخاصة بهذه الدراسة إلى الطبيعة المشتتة لتشكيل الائتلافات في المنطقة. ففي البلدان الأربعة، تكون الائتلافات محددة زمنيًا ومرتبطة بقضايا محددة مع وجود عدد قليل فقط من الهيئات الجماعية التي لديها مصادر تمويل مستدامة وأجندات طويلة الأجل وقدرات تنسيق قوية. وقد تم التأكيد على القيود التالية التي تواجهها جهود تشكيل الائتلافات: تحركها وسائل الإعلام والاتصال، بدلًا من أن يحركها الدافع للتأثير بهدف إحداث تغيير قابل للقياس على الأرض؛ وأنها تُدار من المستوى القيادي الأعلى vertical ولا تتسم بأنها تُدار من قبل القطاع؛ ولها نطاق محدد زمنيًا وقائم على المشروع مع عدم وجود خطط للاستدامة للاستمرار إلى ما بعد تحقيق الهدف قصير المدى؛ وكذلك تفتقر إلى القياس التجريبي لنتائج تشكيل الائتلافات، ولا سيما التأثير على تغيير السياسة أو تعلم السياسات.

ويعود انفصام العلاقة بين تشكيل الائتلافات وأثره على التغيير الاجتماعي إلى الافتقار إلى الحوار المؤسسي بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وفي الحالات المحدودة التي توجد فيها مثل هذه الآليات المؤقتة، يهيمن عدد قليل من الجهات الفاعلة المدنية الكبيرة والبارزة على المشهد بينما يتم استبعاد الأطراف الأصغر والأقل بروزًا. ويفسر ذلك إلى حد كبير سبب ميل بعض الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني من الناحية العملية إلى اللجوء إلى مناقشات غير رسمية وشخصية وثنائية مع الجهات الحكومية.

[٤٧] ما بعد الإصلاح والتنمية. (٢٠١٥). مسح منظمات المجتمع المدني في لبنان. https://eeas.europa.eu/archives/delegations/lebanon/documents/news/20150416_2_en.pdf

علاوة على ذلك، يتأثر الوصول إلى الحكومة بشكل كبير بتصورها حول ما إذا كانت الجهات الفاعلة المدنية تتماشى مع اتجاه الدولة وأولوياتها. ويختلف مستوى مشاركة الائتلاف حيث تميل الحكومة إلى تقبّل بعض الائتلافات على حساب الأخرى. ففي الأردن، كان هذا واضحًا خلال أزمة كورونا حيث فضلت الحكومة التعاون بشكل أكبر مع ائتلافات معينة، على حساب أخرى. وفي الوقت ذاته، بينما لوحظت الجهود التي تقودها الدولة للتشاور وإشراك منظمات المجتمع المدني في جميع السياقات الأربعة، كان هناك تساؤل حول فعّالية هذا الحوار. وقد ينظر إليها البعض على أنها تدخلات سطحية بدلًا من أنها تنبع من إيمان حقيقي وفهم استراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني أو أنها نموذج تنمية يستند الى الشراكة. وقد كان الافتقار إلى استدامة الحملات والاستجابة الحكومية من أكثر الأسباب التي ذكر أنها كانت وراء فشل حملات مناصرة السياسات من قبل منظمات المجتمع المدني في لبنان[٤٧].

الصورة للمؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة

جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر

وقد تم التأكيد من خلال المسح الذى أجرته الدراسة على الحاجة إلى ائتلافات على مستوى القطاع. وأكد أحد المشاركين في الدراسة من مصر أن هناك مساحة كبيرة لتشكيل الائتلافات التي تشرك منظمات المجتمع المدني في جميع الجوانب، وعلى وجه التحديد الائتلافات التي تشمل المنظمات الحقوقية وتلك الخدمية. ويمكن لهذه الأخيرة - التي تعتمد على تكتيكات غير مباشرة - أن تستفيد من الخبرة القانونية والقدرات التكتيكية المختلفة للأولى.

وفي فلسطين، نجحت عناصر مختلفة داخل المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الحقوقية والنقابات العمالية، في تشكيل ائتلاف والعمل معًا لتغيير مشروع قانون الحماية الاجتماعية المثير للجدل إلى قانون أكثر ملاءمة (إطار ٢: الحملة الوطنية للحماية الاجتماعية)[٤٨]. ومع ذلك، شدد مشارك آخر في الدراسة من لبنان على التحديات التي تواجه تنظيم مثل هذه الائتلافات، إذ تميل المنظمات الحقوقية إلى الالتزام بإطار عمل قائم على حقوق الإنسان مدفوع بالمبادئ وأساليب المشاركة المباشرة. ومن ناحية أخرى، تجد المنظمات الخدمية صعوبة في الانضمام إلى ائتلافات قد يُنظر إليها على أنها منخرطة في قضايا خلافية من قبل السلطات المحلية.

> نحن بحاجة إلى مزيد من الحوار بين الجهات المانحة الدولية والحكومة ومنظمات المجتمع المدني حيث لا يوجد حوار من هذا القبيل في مصر. كما أننا بحاجة إلى تطوير آليات فردية وجهود جماعية لدعم هذا الحوار إذ إننا نعمل في عزلة". مشارك في الدراسة من مصر.

[٤٨] جابر، ف. (٢٠١٧). قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين: السعي للعدالة. روزا لوكسمبورغ شتيفتونغ (المكتب الإقليمي في فلسطين). http://www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2017/01/Rosa-Luxemburg-Articles-English-Firas-Jaber-Paper.pd

إطار ٢: الحملة الوطنية للحماية الاجتماعية العادلة في فلسطين

في عام ٢٠١٦، بعد أربع سنوات من العمل مع الخبرات الدولية من قبل منظمة العمل الدولية والتشاور مع الأطراف المعنية المحلية، أصدرت اللجنة الوطنية المكلفة بوضع مشروع قانون الضمان الاجتماعي مشروع المرسوم رقم (٦) لعام ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي في فلسطين. ومن وجهة نظر المجتمع المدني والنقابات العمالية، اعتُبر مشروع القانون معيبًا ومنحازًا لصالح القطاع الخاص ويرغب في السيطرة على أموال العمال. وكان الافتقار إلى الشفافية في عملية صياغة القانون وضعف تمثيل المجتمع المدني من أهم الانتقادات التي تم الإعراب عنها، حيث أجريت المناقشات الفعلية حول المسودة من قبل مجموعة صغيرة من أعضاء اللجنة.

تشكيل الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي:

وعلى هذه الخلفية، تم تشكيل ائتلاف واسع من المجتمع المدني المعارض للقانون في إبريل (نيسان) ٢٠١٦ شمل اتحادات العمال والنقابات العمالية والمنظمات النسائية وجمعيات الشباب والخبراء الخارجيين وشبكات المنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى إطلاق الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي. وكان حجم الائتلاف وخبراته الجماعية سمة مميزة تميزه عن جهود تشكيل الائتلافات الأخرى. وقد ضمنت خطة العمل واختيار القيادة وتشكيل الأمانة العامة سير عمل الائتلاف وفعاليته. وتم اتباع نهج التأييد القائم على الأدلة وادرجت مطالب الحملة في وثيقة سياسية، أعدها مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، تضمنت تعليقات وانتقادًا للقانون. وتم تنظيم عدد من ورش العمل التوعوية حول أوجه القصور في القانون والتعديلات اللازمة مع تغطية إعلامية كبيرة، والتواصل مع العمال عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقد نظم اعتصامان كبيران في نهاية المطاف بحضور عدد كبير من العمال والموظفين.

الإنجازات:

نجحت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي في تعليق القانون، وبدأت حوارًا وطنيًا شاملًا ضم الأطراف المعنية صاحبة المصلحة الرئيسيين. وتم تشكيل لجنة وزارية كُلفت بمراجعة القانون. وعملت اللجنة التشريعية الفلسطينية مع الإدارة القانونية للحملة على صياغة قانون جديد يلبي معظم مطالب الحملة مما أدى إلى إصدار مرسوم بقانون صادق عليه مجلس الوزراء ووقع عليه الرئيس عباس. وعلى الرغم من أن ضغط القطاع الخاص يؤثر حاليًا على مراجعة القانون، فإن نجاح الحملة يوفر دروسًا مستفادة حول دور تشكيل الائتلافات على نطاق واسع والتأييد القائم على الأدلة في إدخال التغيير على السياسات.

المصدر: جابر ف. (2017). قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين: السعي للعدالة. روزا لوكسمبورغ شتيفتونغ (المكتب الإقليمي فلسطين). http://www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2017/01/Rosa-Luxemburg-Articles-English-Firas-Jaber-Paper.pdf

وقد بدأت الجهود التي تقودها الدولة لعلاج هذا الانفصام (الافتقار إلى حوار مؤسسي بين المجتمع المدني والحكومة) في الظهور. إذ أعلن الرئيس المصري أن عام ٢٠٢٢ هو عام المجتمع المدني. وتكمن أهمية ذلك في الاعتراف على مستوى صانع السياسات العالي بالدور المهم لتعاون منظمات المجتمع المدني ومواءمة الجهود نحو تحقيق خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ونتج عن هذه المبادرة ظهور "الائتلاف الوطني للمجتمع المدني من أجل التنمية" بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والاتحادات على المستويين الوطني والإقليمي، فضلًا عن إشراك مؤسسات العطاء والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد كان ما ميّز هذا الائتلاف عن غيره هو أنه لا يقصى أحدًا من خلال إتاحة الانضمام إليه أمام جميع منظمات المجتمع المدني دون دعوة مسبقة. ففي لبنان، تُلاحظ الجهات الفاعلة المدنية الرغبة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني والجهات المانحة والحكومة للعمل معًا في الهيئات الاستشارية.

كما تشارك ائتلافات رئيسية مثل جونف JONAF وهمم HEMAM في الأردن بنشاط في تمثيل المجتمع المدني من خلال التعامل بشكل مباشر مع القضايا ذات الصلة مثل المحلية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسيْن، وأهداف التنمية المستدامة. ويعزى استمرارها إلى الاستقرار في تدفقات التمويل - الممولة إما من خلال رسوم العضوية و/ أو الجهات المانحة – ووجود أمانة تنسيقية قوية. كما يعدّ منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية مثالاً آخر لتحالف نشط يضم ٦١ منظمة غير حكومية دولية تعمل في الأردن. وهم يعتمدون على رسوم العضوية للحفاظ على عملياتهم مع القدرة التنفيذية القوية للأمانة المعنية بالتنسيق. وفي فلسطين، تعدّ شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية نشطة للغاية في تمثيل القطاع المدني من خلال تشكيل الائتلافات، مع عضوية أكثر من ١٤٠ منظمة مجتمع مدني واتباع نهج ديناميكي، وتعدّ بصمتهم أكثر وضوحا في رصد انتهاكات الحقوق المدنية والإنسانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وهناك أيضًا نموذج "أمان" في فلسطين الذي بدأ كائتلاف وأصبح فيما بعد منظمة تعمل كمراقب للشفافية والفساد.

الصورة للمؤسسة المصرية للتنمية المتكاملة

مجالات العمل الرئيسية لتشكيل ائتلاف فعّال:

- وجود قضية واضحة وأجندة مشتركة للائتلاف ومقاييس محددة للنجاح،
- وجود هيكل تنسيقي قوي أو أمانة عامة تتولى الإدارة اليومية ولكنها تضمن أيضًا مشاركة متكررة للأعضاء،
- تحقيق المسؤولية المشتركة وتوازن القوى الذي يضمن عدم سيطرة أي عضو من أعضاء الائتلاف على الساحة،
- تخصيص الموارد لتمويل الائتلاف وضمان تدفقات التمويل لتنفيذ خطة العمل المستدامة،
- المشاركة المتكررة للأعضاء في المناقشات ووضع جدول الأعمال.

٣.٣

ميدان العمل الثالث:
تمويل المستدام للمجتمع المدني

أكدت هذه الدراسة كيف أن الممارسات المرنة لتقديم المنح من جانب مؤسسات العطاء والجهات المانحة الدولية قد لعبت دورًا فعّالًا في تمكين منظمات المجتمع المدني من الاستجابة الفعّالة والتكيّف مع الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. ويعد السؤال المتمثل فيما "إذا كانت ممارسات التمويل وتقديم المنح المرنة ستستمر، ويمكن أن تؤدي إلى تحرك أكثر جرأة نحو التمويل طويل الأجل والمستدام للمجتمع المدني" سؤالًا كبيرًا يهيمن حاليًا على حيّز التفكير في الفضاء المدني.

وترغب منظمات المجتمع المدني في أن ترى تغيرًا نحو تمويل أكثر استدامة من خلال اعتماد ممارسات أكثر مرونة، مثل: زيادة التمويل الأساسي، والمنح متعددة السنوات، وإقامة الأوقاف. كما تريد المنظمات أن ترى دورًا موسعًا لمؤسسات العطاء الاجتماعي العربي ولنماذج العطاء المؤسسي المحلية. وفي البلدان الأربعة، تؤكد منظمات المجتمع المدني باستمرار على أهمية زيادة التمويل الأساسي من قبل الجهات المانحة الدولية والعربية لتنمية القدرات الداخلية، واستقطاب المواهب، والاستثمار طويل الأجل في تطوير الموظفين، ودعم التغيير المنهجي طويل الأجل بشكل عام[٤٩].

ويعدّ غسان كسابرة، المدير التنفيذي لمركز تطوير المنظمات غير الحكومية في فلسطين – وهو منظمة تدعم البنية التحتية وتقدم المنح والدعم الفني - مؤيدًا قويًا لوجهة النظر هذه: ***"انطلاقًا من خبرتنا في إدارة آليات تقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك ملاحظاتنا من الميدان، فإن إحدى آليات التمويل الأكثر تأثيرًا هي تمويل الدعم المؤسسي الذي أتاح بشكل واضح استمرار عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية واستدامتها على المدى الطويل"***. وبالمثل، من فلسطين، تعزو أمان استقرار تمويلها إلى التمويل المؤسسي الضخم الذي يصل إلى ٦٠-٦٥٪ من إجمالي ميزانيتها. وقد قادت مؤسسة فورد هذا المجال منذ عام ٢٠١٦، إذ يبني برنامج البناء الخاص Build Programme بها قدرة منظمات المجتمع المدني على التكيّف على المدى الطويل من خلال تقديم دعم مؤسسي متعدد السنوات ومرن وغير مقيد للدعم المؤسسي، وبالتالي تحويل القوة إلى المجتمع المدني المحلي لتحديد أولوياته الخاصة وبناء التغيير المنهجي طويل الأمد[٥٠].

[٤٩] طوقان، د، ودينوكس، ج. (٢٠١٦). تقييم المجتمع المدني. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مشروع دعم المراقبة والتقييم في الأردن https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00M5C4.pdf

[٥٠] النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. (٢٠٢٠). تعزيز الانكفاء المحلي في الأردن: التعزيز والدعم لا يحل محلّا أو يقوض. https://firebasestorage.googleapis.com/v0/b/ardd

> **"لا يوجد مجال كبير للاستثمار في الأنظمة والهياكل لأن منظمات المجتمع المدني غارقة في تنفيذ برامجها، وتغيُّر الموظفين بشكل كبير، ومحدودية الموارد البشرية التي تمنع المشاركة في تبادل المعرفة، وتنمية القدرات والتنسيق للتعلم من الآخرين كيفية تحسين أنظمتها.**
>
> **نادين عبد الله شبكي، مدير مشروع خبراء فرنسا - لبنان.**

هناك عوامل من المحتمل أن تثبط الجهود المبذولة لاعتماد تمويل أكثر استدامة من جانب الجهات الممولة ومنظمات المجتمع المدني؛ إذ ستدفع جائحة كورونا والضغوط الأخرى على المستوى الكلي الاتجاه نحو آفاق تمويل أقصر على حساب تقديم المنح متعددة السنوات؛ فقد كان أفق التمويل قصير الأجل الذي يوجه للمشروعات فقط بمثابة آلية للتحكم في المخاطر من جانب الجهات المانحة والمؤسسات العاملة في سياقات متقلبة وغير متوقعة. علاوة على ذلك، تميل ممارسات بعض الجهات المانحة الدولية الكبيرة العاملة في المنطقة إلى تعزيز التبعية. فعلى سبيل المثال، تحافظ معاييرتقديم المنح التي تنص على الشراكات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لإرساء العقود الكبيرة أيضًا على استدامة مكانة منظمات المجتمع المدني الدولية كمنظمات تنفيذية رائدة. كما أن القيود المتعلقة بالتكاليف المؤسسية (التكاليف الادارية) مقابل تكاليف البرامج تعزز التبعية، حيث إن الطبيعة التنافسية لمنح العقود من قبل بعض الجهات المانحة الدولية الكبيرة تفضل مقترحات منظمات المجتمع المدني التي تحافظ على انخفاض التكاليف المؤسسية مما يعزز عدم وجود تنمية طويلة الأجل لمنظمات المجتمع المدني والتبعية. وتتمثل إحدى الممارسات التقييدية الأخرى في عبء المتطلبات المفرطة للإبلاغ عن المنح التي لم تشهد جهودًا كبيرة لمعالجتها حتى الآن.

ويتمثل أحد التحديات الهيكلية الرئيسية التي تم التأكيد عليها في هذا البحث في دور ديناميكيات الجهات المانحة والجهات التي تتلقى المنح والافتقار إلى حلول منهجية لمعالجة اختلالات القوى التي تعزز تقلص الفضاء المدني. وقد سلطت ماري نويل أبي ياغي الضوء على هذه المسألة: ***"لا يكفي أن يكون لديك مسؤول المحلية أو مسؤول شراكة يتعامل مع المنظمات الوطنية أو المحلية لمعالجة ديناميات القوة. فنحن بحاجة إلى حلول منهجية. والأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق للملكية المحلية لعملية التنمية هو ضمان أن يكون هناك تأييد من الجهات المانحة الكبيرة والتفكّر في ممارساتهم ودورهم في الفضاء المدني المتقلص في المنطقة"***.

كما تنطوي دورة التبعية على القدرات المستنفزة والالتزام المحدود إلى حد ما لمنظمات المجتمع المدني بتطوير وتنويع مصادر دخلها. كما أن من الصعب التحفيز على إحداث تغيير على مستوى القيادة في منظمات المجتمع المدني، حسبما أكده المشاركون في الدراسة. وتقترح الأطراف المطلعة أن منظمات المجتمع المدني في كثير من الحالات تتخذ قرارًا واعيًا بعدم ممارسة صلاحيتها واتباع الطريق السهل. فبالنسبة للعديد من منظمات المجتمع المدني ***"من الأسهل إحصاء عدد المتدربين المستفيدين من تدريب بناء القدرات، بدلاً من الإبلاغ عن التغيّرات السلوكية الناتجة عن توفير الأدلة والدعوة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية"*** حسبما ما أفاد به أحد المشاركين في الدراسة من لبنان.

فالالتزام بمهمة وأجندة المنظمة التي تنبع من احتياجات المجتمع والجماعة يتطلب نهجًا طويل المدى يقترن بالمثابرة والتفكير والتعلم للتخلص من التبعية.

يجب ألا تكون العلاقة بين الجهات المانحة والجهات التي تتلقى المنح أحادية الاتجاه وأن تتمحور حول تلقي التمويل وإعداد التقارير عنه. فيمكن لمنظمات المجتمع المدني التأثير على ديناميكيات السلطة لدى الجهات المانحة والجهات التي تتلقى المنح إذا كانت تتحاور باستمرار مع مقدمي التمويل من خلال الدورة الخاصة للمشاريع / البرامج من اول ارساء المفاهيم إلى الدورات المالية. ومن شأن ذلك أن يعزز الإبداع المشترك بين الجهات المانحة والجهات التي تتلقى المنح، والتخطيط الاستراتيجي، والتعامل مع أوجه عدم اليقين، والتعلم من النجاح والفشل. ويمكن للمشاركة المستمرة على المستوى الكلي تحويل علاقة عدم توازن القوة إلى شراكة متساوية.

> **"لا تنتظر حتى تنفد أموالك لطلب التمويل، بل أشرك المانحيين بانتظام في التخطيط وتحديد الأولويات والتعلم».**
>
> **نهى المكاوي، المدير الإقليمي السابق لمؤسسة فورد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعميد المعين حديثًا لكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.**

وتُظهر بعض نماذج منظمات المجتمع المدني المستدامة التي حددتها الدراسة، المنظمات التي اعتمدت الاستدامة بالكامل منذ البداية في مهمتها، أو التي تعمل على تنويع مصادر الدخل، واعتماد نماذج تمويل أكثر استدامة. ويعد كل من "دليل مدني" و "Arc En Ciel" مثالان رائدان من لبنان، إذ يعمل برنامج "دليل مدني" التابع لمركز العلوم الاجتماعية والبحوث على أساس العضوية، وقد كان على مدى أكثر من ١٠ سنوات برنامجًا ممولاً ذاتيًا. وفي بعض الحالات، ساهمت فوائض الدخل من البرنامج في تغطية تكاليف تشغيل المركز. في حين يمثل Arc En Ciel - الحائز على جائزة مؤسسة شواب Schwab للريادة الاجتماعية لعام ٢٠١٥ - مثالاً على منظمة تضع الاستدامة في صميم مهمتها من خلال اعتماد نموذج مشروع اجتماعي قابل للتطبيق. فمن خلال إدارة الأنشطة المدرة للدخل على نطاق واسع، مثل إدارة النفايات، والزراعة المستدامة، وإنتاج الأغذية الزراعية، وإنتاج أجهزة تنقل عالية الجودة، نجحت المنظمة في تغطية أكثر من ٨٠٪ من ميزانيتها من خلال الإيرادات المحققة ذاتيًا[٥١]. ووفقًا لموقع Arc En Ciel الإلكتروني، فإن المنظمة تدير حاليًا مراكز معالجة نفايات المستشفيات وتعالج أكثر من ٨٠٪ من نفايات الرعاية الصحية العامة في لبنان.

كما تعد منظمة كير مصر Care Egypt مثالًا آخر لمنظمة بدأت في رحلتها للاستدامة منذ عام ٢٠١٦. فقد كانت المنظمة سابقًا فرعًا من المكتب القطري لهيئة كير بالولايات المتحدة الأمريكية، وتركز على إرث من التدخلات البرامجية الممولة من الجهات المانحة للتمكين الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك للاستثمار بشكل مطرد في تطوير المؤسسات الاجتماعية في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية والنسيج. وفي الوقت ذاته، من خلال التوافق مع استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٣٠ لمصر والتسجيل كمؤسسة عامة بموجب القانون ١٤٩ لعام ٢٠١٩، تضمن هذه الخطوات تشغيلاً أكثر استقلالية محليًا لاستراتيجية مؤسسة كير. ويدرك حازم فهمي، مدير مؤسسة كير مصر، الدور الحاسم للتعلم من الفشل والتكيّف: ***"لدينا الفرصة لإعادة اكتشاف أنفسنا في ضوء نماذج الريادة الاجتماعية القابلة للاستمرار التي تسترشد بالتأثير الاجتماعي. ونحن ندرك أن هذا ليس مسارًا سهلًا، ولكنه سيستغرق وقتًا، بالتعلم من الفشل والتكيّف"***.

يعدّ الافتقار إلى التمثيل الهادف لمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الوطنية في أنظمة صنع القرار الإستراتيجية الرئيسية فيما يتعلق بصياغة الإستراتيجية الوطنية بشإن المساعدة المحلية و الجهات المانحة، قضية معترفًا بها على نطاق واسع في البلدان الأربعة. فلا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى وجود هيئات تمثيلية قوية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة للنهوض بنظام تمويل مميكِن وتحسين عملية تخصيص المعونات. في حين تتمثل القيود الأخرى، على سبيل المثال، في أن مشاركة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في النهوض المحلية يعوقها ضعف الآليات الحالية في ضمان تمثيل منظمات المجتمع المدني في فلسطين. وتلعب منظمات دعم البنية التحتية دورًا مكملًا في تعزيز التمويل المستدام من خلال البحوث وعقد الاجتماعات والدعوة مع الجهات المانحة. ففي لبنان، يقوم اتحاد مكون من أربع منظمات مجتمع مدني لبنانية، بقيادة معهد برامج التنمية الحضرية، بوضع دليل حول التمويل المستدام لمنظمات المجتمع المدني الذي يرسم خارطة طريق لاحتياجات تمويل التنمية والفجوات بناءً على استبيان يخص الأطراف صاحبة المصلحة، حيث يتم الترويج لنماذج محلية مثل الأوقاف.

---

[٥١] Arc En Ciel. (٢٠١٨). تقرير التأثير ٢٠١٨.
https://www.arcenciel.org/wp-content/uploads/2019/02/the-arcenciel-impact-report-2018-final.pdf

> قبل صياغة استراتيجيات التعاون مع الدولة المانحة، يجب على الجهات المانحة التشاور على نطاق واسع مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الممثلة لها والحكومة. وأثناء إجراء المشاورات، ينبغي التوسع فيها لتحقيق مشاركة أوسع وأكثر شمولاً لمجموعة منظمات المجتمع المدني.
>
> **غسان كسابرة المدير التنفيذي لمركز تنمية المنظمات غير الحكومية، فلسطين.**

إن القيام بتدخلات خاصة بالبرامج، على نطاق واسع وبصورة منظمة، يعني استثمارًا مباشرًا وشاملاً وطويل الأجل في بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني (أي الحوكمة والتشغيل والموارد البشرية والاستدامة المالية) بدلًا من التدخلات العشوائية والمجزأة والقائمة على العرض التي جرى عليها العمل حتى الآن. وتستثمر بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان في هذا الاتجاه من خلال تقديم الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني عبر منصات المجتمع المدني.

وفي إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، قدمت منصة المنظمات غير الحكومية التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت مشروعًا وضع خصيصًا لبناء القدرات على أساس "أداة التقييم الذاتي" المصممة خصيصًا لتحديد الفجوات المؤسسية في منظمات المجتمع المدني. كما أنه يتيح الفرصة للخضوع لعملية اعتماد طوعية تقيِّم الهياكل الإدارية والحوكمة بالإضافة إلى المبادئ التشغيلية للمنظمات غير الحكومية وتوفر الاعتراف بتحقيق الحد الأدنى من معايير الجودة التنظيمية والتشغيلية. وتستثمر الوكالة الفرنسية، من خلال مشروع "شبكة" Shabake في تنمية القدرات المؤسسية لـ ١٣ منظمة مجتمع مدني لبنانية متوسطة الحجم. وتكمن حداثة المشروع في أنه يمنح منظمات المجتمع المدني التفويض من خلال اعتماد منهجية التقييم الذاتي لتقييم احتياجات بناء القدرات الخاصة بها، وتصميم التدخلات التنموية والتعافي بأنفسها بتيسير من هيكل تنسيق مشروع "شبكة". ومن المسارات الأخرى الناشئة من هذا المشروع والمرتبطة ارتباطًا مباشرًا بأجندة المحلية هو اطلاعها على مبادرات وتجارب الجهات الفاعلة الدولية ومنظمات المجتمع المدني في مجال المحلية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير إطار المحلية الذي يجب أن تدعو من أجله الأطراف صاحبة المصلحة المحليون اللبنانيون. وبالنسبة للجهات المانحة الأخرى التي لا تستطيع الاستثمار مباشرة في منظمات المجتمع المدني المحلية، فقد جاء ذكر استراتيجية حشد الأموال، إذ تقترح منى ويصا، الرئيس التنفيذي لشركة لايف فيجن - وهي مؤسسة اجتماعية تعمل على تمكين النساء ذوات الحيازات الصغيرة في الزراعة وإدارة المياه في مصر - نهج التمويل المختلط الذي يشمل الشركات المسؤولة والمستثمرين المؤثرين و ممولي العطاء الاجتماعي ومقدمي المنح التي يمكن أن تساعد في دعم استدامة المبادرات المحلية مع الهدف النهائي المتمثل في إنشاء أسواق شاملة ودعم نماذج المشاريع الاجتماعية القابلة للتطبيق.

مجالات العمل الرئيسية لاستدامة التمويل:

- تحفيز التطوع وبناء قاعدة للمتطوعين لتعويض فقدان التمويل،
- تنمية الأموال المجمعة من منظمات المجتمع المدني و / أو الجهات المانحة الخيرية،
- تطبيق رسوم الخدمة (مثل تقديم خدمات البحوث أو الاستشارات الفنية لتوليد دخل أو تطبيق رسوم العضوية على الخدمات)،
- التعلم من تجارب المؤسسات الريادة الاجتماعية حول الجمع بين توليد الدخل والالتزامات الاجتماعية،

الملحق: قائمة المشاركين في الدراسة

(مدرجة حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية)

عبد الحليم زيدان، رئيس معهد برامج التنمية الحضرية - لبنان

أحمد عوض، مدير مركز فينيكس للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية - الأردن

بابتيست هانكوارت، منسق أول لمنتدى المنظمات غير الحكومية الدولية الأردنية

فراس جابر، مؤسس مشارك وباحث في مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية - فلسطين

غسان كسابرة، المدير التنفيذي لمركز تنمية المنظمات غير الحكومية - فلسطين

حمه زيدان، رئيس العمليات لشركة أمان (TI فلسطين) - فلسطين

حازم فهمي، مدير كير مصر، كير الدولية

هبة نصير - رئيس برنامج متطوعي الأمم المتحدة - القاهرة - مصر

هند عبد المجيد، المدير التنفيذي لمؤسسة تروس - مصر

إنجي محمد، باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومستشارة وزارة التضامن الاجتماعي بشأن **الحماية الاجتماعية** - مصر.

عصام العدوى، خبير مجتمع مدنى –مصر

عصام الحاج حسين، المدير التنفيذي أمان (TI فلسطين)

إسلام ربيعي، ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، معهد الأصفري - لبنان

ماري نويل أبي ياغي، مدير مشارك في مركز العلوم الاجتماعية والبحوث- لبنان

محمد حسونة، باحث في منصة زخر لخدمات الأوقاف - مصر

منى ويصا، المدير التنفيذي لجمعية لايف فيجن - مصر

نادين عبد الله، مديرة مشروع شبكة Shabake بالوكالة الفرنسية للتنمية - لبنان

نهى المكاوي، المدير الإقليمي السابق لمؤسسة فورد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعميد كلية الشؤون العالمية والسياسة العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة - مصر

خالد فصيح، مدير الاتصالات بمؤسسة مصر الخير - مصر

رولا وهبي عباس، مديرة البرامج في بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

سمر محارب، المديرة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية - الأردن

وليد شوقي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة دوائي My Medicine - مصر

ياسمين الحجري، المديرة التنفيذية للجمعية الوطنية - مصر

Design by toroum

ملتقى المؤسسات العربية الداعمة
Arab Foundations Forum

ملتقى المؤسسات العربية الداعمة 501(c)3 هي مؤسسة غير هادفة للربح. تأسست تحت رقم (EIN 4966210-84). المساهمات المالية قابلة للخصم من الضرائب.

اتصل بنا:

arabfoundationsforum.org
arabfoundforum
@arab_foundations_forum